بسم الله الرحمن الرحيم

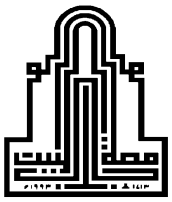

جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
للعلوم السياسية

دور منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية في الأردن خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠١٧م)

The Role of Civil Society Organizations in Political Development In Jordan During The Period (1999-2017)

إعـــداد الطالب
محمد علي الخالد الصوان
1620600058

إشـراف
الأستاذ الدكتور: محمد أحمد المقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية
معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت
الفصل الدراسي الثاني
2018/2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا الطالب محمد علي الصوان أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التاريخ: ...../...../.....

التوقيع :.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقرار

أنا الطالب: محمد علي الخالد الصوان الرقم الجامعي:(1620600058)

التخصص: قسم العلوم السياسية الكلية: معهد بيت الحكمة

مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية في الأردن خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠١٧م)

اقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وان هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

التاريخ: ...../...../.....

التوقيع :.....

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

دور منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية في الأردن خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠١٧م)

The Role of Civil Society Organizations in Political Development In Jordan During The Period (1999-2017)

إعـــــداد الطالب

محمد علي خالد الصوان

الرقم الجامعي

1620600058

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد مقداد

أعضاء لجنة المناقشــة	التوقيـــع
أ.الدكتور محمد أحمد المقداد .....مشرفا ورئيساً	.....
أ.الدكتور صايل فلاح السرحان.....عضواً	.....
أ.الدكتور عاهدمسلم أبو ذيب .....عضواً	.....
أ.الدكتور وليد أبو دلبوح .....عضواَ/خارجياً	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في كلية الآداب في جامعة آل البيت. نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ:...../...../.....

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى وطنيّ الأردن الحبيب...وإلى روح والدي رحمه الله شجرة الطيب كل حبة من ثراك الطاهر لها في النفس عبق تسمو به الروح....إلى والدتي منبع الطيبة والحنان يا من احاطتني بالحب وسهرت الليالي كي تراني بأفضل حال .....إلى زوجتى الغالية وأبنائي قرة العين وفرح الحياة

إلى عضدي وسندي في هذه الحياة أصحاب النفوس الطيبة إخوتي وأخواتي.....إلى كل من قدم لي المساعدة والعون.

أهدي لهم هذا الجهد المتواضع

محمد علي الصوان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

بعون من الله وتوفيقه ... تم الانتهاء من هذا الجهد الأكاديمي، وأنتهز هذه الفرصة للتقدّم بخالص الشكر ووافر العرفان وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور صايل فلاح السرحان لكونه القدوة الذي لم يبخل علينا بالعلم والتوجيه والنصح والمساندة. كما أتقدم بخالص شكري وامتناني كذلك للأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد لإشرافه على هذه الرسالة والذي أحاطني برعايته واهتمامه طيلة فترة إعداد هذه الدراسة، حيث كان لنصائحه القيّمة الدور الكبير في إتمام هذا العمل وإخراجه بالصورة التي عليها. وأتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والامتنان والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس لجنة المناقشة وأعضائها الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين في دراسة الرسالة ووضع ملاحظاتهم القيمة والسديدة بشأنها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة، والى أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة آل البيت، أقدم جزيل الشكر ووافر العرفان لما بذلوه من جهود خلال السنة التحضيرية التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة من جانب البحث العلمي .وأتقدم بالشكر لعمادة الدراسات العليا، والى رئاسة جامعة آل البيت، والى كل من أسدى إليّ نصيحة، أو قدّم لي معلومة تخصّ الدراسة وتخدمها ، إلى كل هؤلاء وغيرهم عظيم الشكر وبالغ التقدير والرفعة والامتنان.

محمد علي الصوان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في المجتمع المدني الأردني وبيان علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالسلطة في الأردن ودور تلك المؤسسات و تتبع واقع الإصلاح السياسي ودور المجتمع المدني فيه في الأردن.وحاولت الدراسة أن تتبع منهجاً تحليلياً للمجتمع المدني والتنمية السياسية في الأردن.

ولتحقيق أهدافها فقد انقسمت الدراسة إلى فصلين تضمن الفصل الأول المجتمع المدني والتنمية السياسية وحاول الفصل أن يبحث في مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وعلاقته بالتنمية السياسية، بينما حاول الفصل الثاني يبحث في العلاقة ما بين الحراك المجتمعي والمشاركة السياسية وتوضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية في الأردن.

وخلصت هذه الدراسة بعدد من النتائج من أهمها أن تجاوب النظام السياسي في الأردن مع التغيرات السياسية والاجتماعية ولمطالب فئات المجتمع بإجراء إصلاحات سياسية لم يكن في الواقع انفتاحا على المجتمع المدني بقدر ما كان مجرد تكتيك لتجاوز أزمات في وقتها ذلك أن المشكلات الرئيسية ظلت تضيق الخناق على فعاليات المجتمع المدني. كذلك فإن طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في الأردن توحي بأن الطرفين لا يتبادلان الثقة .واوصت الدراسة بالعمل على إعادة صياغة مفهوم الثقافة المدنية والمشاركة السياسية، وطرح المفهوم بصيغته الجديدة، وتعميمه على أوسع الشرائح الاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The aim of this study is to research Jordanian civil society, to show the relationship of civil society institutions with the authority in Jordan and the role of these institutions, and to follow the reality of political reform and the role of civil society in Jordan. The study aims to follow an analytical approach to civil society and political development in Jordan.

And to achieve its objectives The study was divided into two chapters that the first chapter talked about the civil society and political development and the chapter attempted to examine the concept of civil society and its characteristics and its relation to political development. The second chapter examines the relationship between social mobility and political participation and clarifying the role of civil society institutions in political development in Jordan.

The study concluded with a number of results, the most important is that the response of the political system in Jordan to the social changes demands of the society groups to carry out political reforms was not in fact an openness to civil society as much as Just a tactic to overcome crises at the time, so that the main problems have been tightened on the activities of civil society. More over The nature of the relationship between civil society and the authority in Jordan suggests that the two sides do not share confidence.

The study recommended reworking the concept of civil culture and political participation, introducing the concept in its new form, and spreading it to the widest social strata.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
التفويض	أ
الإقرار	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الإهداء	د
شكر وتقدير	ه
الملخص باللغة العربية	و
الملخص باللغة الانجليزية	ج
قائمة المحتويات	ح-ع
الفصل الأول :خلفية الدراسة واهميتها	
مقدمة	2 -1
أهمية الدراسة	3-2
أهداف الدراسة	4-3
مشكلة الدراسة	4
فرضيات الدراسة	5
المتغيرات والمفاهيم الأساسية للدراسة	7-6
منهجية الدراسة	7
الأدب النظري والدراسات السابقة	14-8
ما تختلف به هذه الدراسة	15-14
الفصل الأول المجتمع المدني والتنمية السياسية	
المبحث الأول: المجتمع المدني مفهومه وخصائصه	17
المطلب الأول : مفهوم المجتمع المدني	21-17
المطلب الثاني : مؤسسات المجتمع المدني	26-22
المطلب الثالث : خصائص المجتمع المدني	29-27

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: التنمية السياسية	30
المطلب الأول : مفهوم التنمية السياسية	32-30
المطلب الثاني : أهداف التنمية السياسية	35-33
المطلب الثالث : أزمات التنمية السياسية	41-36
الفصل الثاني انعكاس دور منظمات المجتمع المدني الأردني على التنمية السياسية في الأردن	
المبحث الأول: الحراك المجتمعي والمشاركة السياسية	42-44
المطلب الأول : مفهوم المشاركة السياسية	47-44
المطلب الثاني : انواع المشاركة السياسية	51-48
المبحث الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في الارتقاء بمستوى الحقوق والحريات السياسية في الأردن	52
المطلب الأول : مراحل التطور السياسي لمؤسسات المجتمع المدني في الدستور الأردني	61-52
المطلب الثاني : معيقات مؤسسات المجتمع المدني	69-62
الخاتمة	70
النتائج	73-71
التوصيات	76-74
قائمة المراجع	82-77

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

يحظى المجتمع المدني في الدراسات السياسية والاجتماعية المعاصرة بأهمية كبيرة من حيث دفع عملية الإصلاح السياسي ، وتحقيق طرق الوصول للتنمية الشاملة في المجتمعات ، ويعد من أهم حلقات الوصل بين التنمية والإصلاح ، وقد شهدت نهايات القرن العشرين إعادة الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني ومؤسساته ، حيث حظي باهتمام واسع ضمن خطاب التنمية العالمي وذلك بتصوير المجتمع المدني النشيط كعنصر مهم في عمليات التطور والتحول الديمقراطي للبلدان.

والمجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع الأردني بشكل خاص تأثر بهذا الاهتمام ، وفي هذا الإطار ارتبط مصطلح مؤسسات المجتمع المدني بمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تم بموجبها إطلاق العنان لبروز العديد من منظمات المجتمع المدني و السماح لها بالنشاط في مختلف مجالات الحياة المجتمعية ، ذلك بالإضافة للإرادة السياسية المتوجهة نحو الديمقراطية والإصلاح التي كان لها دور هام في إرساء وتطوير مفهوم مؤسسات المجتمع المدني على ارض الواقع حيث جرت بلورة العلاقات الضرورية بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني مستندا بذلك لجهود الملك عبد الله الثاني الذي أكد على تمكين الأردن من بناء نظام سياسي متين ودولة فتية عصرية مميزة بتجربتها في المنطقة العربية خاصة في المشرق العربي، حيث تشهد هذه المنطقة ظروفا إقليمية غاية في الصعوبة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد سعى الأردن للانفتاح وتطوير المشاركة السياسية ، ومن هنا سعينا للبحث في مفهوم مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك مفهوم المشاركة السياسية، والدور المتوقع من منظمات المجتمع المدني، واهم المعيقات التي تواجهها لتحقيق دورها الايجابي في عملية المشاركة، وكذلك أهم الخطوات التي يجب أن تقوم بها من اجل دور ايجابي وفاعل في هذه العملية .

أولا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في توضيح مفهوم شامل لمؤسسات المجتمع المدني وأثرها على متطلبات وعناصر التنمية السياسية وارتباطها بالتطور السياسي في الأردن والتي أصبحت لها أهمية واضحة في المجتمع الأردني وتكمن أهمية هذه الدراسة في ناحيتين:

١. الأهمية العلمية (النظرية) :

أ) تعد عملية التنمية السياسية من أهم القضايا التي تهم الدول ومن ضمنها الأردن لما يمكن أن يكون لها من تأثير مباشر على النظام سياسي وتطوره بما يتماشى مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع الأردني ،من خلال دخول تلك المؤسسات التي يفترض تمثل مجموعات من المواطنين في المجتمع الأردني وتعكس مصالحهم ،لمعرفة مدى تهيئتها للمناخ المثالي والمحفز لمشاركتهم الايجابية الفاعلة في الحياة السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب) بيان دور التنمية السياسية في مدى إتاحتها الفرصة لتوفير المناخات السياسية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع وذلك ضمن ثلاثة محاور أساسية أولها تاريخي، وثانيها قانوني خلال العودة للنصوص القانونية والدستورية المؤسسة والمؤطرة لعمل مؤسسات المجتمع المدني الأردني.

ج) التأصيل العلمي والمعرفي لمفهوم مؤسسات المجتمع المدني والتنمية السياسية.

2.الأهمية العملية:

أ) تعريف المجتمع الأردني بالدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني وبالتالي تشجيعه على المشاركة الفعالة في نشاطاتها التي تقوم بها في سبيل خدمة الأردن وتنميته سياسيا وثقافيا.

ب) تحديد خصائص مفهوم المجتمع المدني وفي وصف وتحليل العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في الأردن وكذا في تحويل مفهوم التنمية السياسية إلى مؤشرات (الديمقراطية،المشاركة السياسية).

ج) رصد ودراسة مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية ومدى تشجيع أو تثبيط صناع القرار لمسيرتها.

ثانيا أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف والغايات الآتية:

1. توضيح مفهوم مؤسسات المجتمع المدني.

2.بيان علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالسلطة في الأردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.توضيح المعيقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في الأردن.

4.التعرف على مدى تأثير مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في تحقيق التنمية السياسية .

5.تتبع واقع الإصلاح السياسي ودور المجتمع المدني فيه في الأردن.

ثالثاً: مشكلة وأسئلة الدراسة

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الرغبة للوقوف على معرفة مدى مساهمة وتأثير مؤسسات المجتمع المدني في الأردن في تحقيق التنمية السياسية ؟ خاصة وأن ظاهرة ما يعرف بالمجتمع المدني، قد عرفت تحولا كميا ونوعيا في الأردن مما يحثنا على الانتباه، ويجعلنا نثير العديد من التساؤلات منها هل تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور فعال في تحقيق التنمية السياسية أم أنها مجرد اسم يستخدم ويستغل باسم الديمقراطية لتحقيق مصلحة ما على الساحة السياسية ؟ لذلك فإن الإشكالية التي يطرحها الموضوع هي **ما مدى تأثير مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في تحقيق التنمية السياسية؟**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات أبرزها :

أ- ما مفهوم مؤسسات المجتمع المدني؟

ب- ما علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالسلطة في الأردن ؟

ت- ما مدى تأثير مؤسسات المجتمع المدني الأردنية في تحقيق التنمية السياسية ؟

ث- ما هو واقع الإصلاح السياسي والمجتمع المدني في الأردن ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا فرضيات الدراسة:

و للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفروض التالية :

أ- كلما كانت تنظيمات المجتمع المدني أكثر حيوية وقوة تحسنت فرص واحتمالات الإصلاح السياسي وضعف المجتمع المدني يخلف مواطنين متخلفين سياسيا.

ب- كلما أصبح النظام في الأردن ديمقراطيا زادت علاقة المجتمع المدني بالسلطة علاقة تعاون وتكامل وشراكة.

ت- كلما أصبحت مؤسسات المجتمع المدني الأردني تشتمل على ثقافة مدنية ديمقراطية في حياتها الداخلية وتتمتع في علاقتها بالدولة بالاستقلالية والشراكة زادت مساهمتها في تحقيق التنمية السياسية بدرجة أكبر، والعكس صحيح.

ث- يسهم المجتمع المدني في دفع عملية الإصلاح السياسي.

خامسا حدود الدراسة:

موضوع الدراسة يتمحور حول مؤسسات المجتمع المدني في الأردن ودورها في التنمية السياسية وهنا يتمثل الإطار المكاني في المملكة الأردنية الهاشمية أما الإطار الزماني فقد حدد خلال السنوات(1999-2017) وهي فترة تولي جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية وهذا يتضمن عدم شمول الدراسة للفترة السابقة لعام 1999.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل : المجتمع المدني في الأردن.

المتغير التابع : التنمية السياسية في الأردن.

سابعا منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد بشكل مباشر على المنهج الوصفي التحليلي وسيتم الاعتماد على هذا المنهج في تحديد خصائص مفهوم المجتمع المدني وفي وصف وتحليل العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في الأردن وكذا في تحويل مفهوم التنمية السياسية إلى مؤشرات (الديمقراطية،المشاركة السياسية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامنا الدراسات السابقة:

الدراسات العربية

دراسة الخريشا، ناصر(2017):التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن (1999-2017) حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية السياسية بمفهومها الواسع ومدى ارتباطها بالاستقرار السياسي، والتعرف على واقع التنمية السياسية في الأردن، والدور الذي يلعبه النظام السياسي في إحداث التغيرات السياسية المطلوبة، وبيان التحديات التي تواجه عملية التنمية والاضطلاع السياسي، وتقديم المقترحات المناسبة لحلها.

وقامت الدراسة على فرضية مفادها: أن صانع القرار الأردني استطاع توظيف مقومات القوة البشرية التي يمتلكها الأردن في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال الشروع بإجراء عمليات التنمية، حيث صنفها الباحث على انها تجربة متميزة ناجحة في المنطقة العربية، نتيجة لما افرزته من آليات التفاعل بين التنمية السياسية وعملية الاستقرار السياسي.

وقد استخدم الباحث منهج تحليلي يدرس ويحلل تأثير التنمية السياسية في عملية الاستقرار السياسي في الأردن، ومنهج تاريخي يتتبع ويراقب الجهود التي يبذلها الأردن في سبيل تحقيق التنمية السياسية. ومنهج صنع القرار يوضح مستوى استجابة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صانع القرار وجهوده الحثيثة لدفع عملية التنمية السياسية في الأردن للوصول إلى مستويات منشودة من الاستقرار السياسي.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات كان من بينها : أن الثقافة السياسية تؤدي دورا مهما في عملية بناء الدولة وتنميتها، إذ تمثل نسقا متبادلا بين النظام السياسي والمجتمع .

وأوصت الدراسة بالعمل على تأسيس قاعدة كبرى من عمليات التنمية السياسية من أجل تعميق متواصل للسلوك الديمقراطي في مختلف مجالات الحياة في المملكة الأردنية الهاشمية ، وخلق ذهنية جديدة قوامها الديمقراطية والانفتاح والتواصل مع الآخر واحترام الآراء والتعبيرات المتعددة.

دراسة مصالحة، هيا وآخرون (2013): المحددات البنائية للتنمية السياسية في المجتمع الأردني "دراسة ميدانية" هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق البحث في طبيعية العلاقة بين التنمية السياسية والمحددات البنائية للتنمية السياسية داخل المجتمع كالنسق السياسي والنسق الاقتصادي والنسق الاجتماعي ،كما حاولت الدراسة التعرف إلى المحددات البنائية أكثر تأثيرا على التنمية السياسية و التعرف إلى العلاقة بين بعض التغيّرات الديمغرافية ومحددات التنمية السياسية ، وكذلك التعرف الى الآليات اللازمة لتفعيل التنمية السياسية في المجتمع الأردني .

ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام برنامج(SPSS) وقد استخدمت عدد من الأساليب الإحصائية كإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المئوية لفقرات الدراسة تبعاً لمحاور الدراسة.كما استخدم الباحثون اختبار تحليل التباين الأحادي (.ANOVA) وتوصلت الدراسية إلى أن عدم رغبة المواطنين الانضمام إلى الأحزاب السياسية وضعف دور مؤسسات المجتمع المدني ورؤية أفراد عينة الدراسة للأحزاب السياسية على أنها قائمة على تحقيق أهداف شخصية وتفتقد إلى البرامج السياسية الحقيقية مثلت بمجملها محددات سياسية أمام التنمية السياسية . أما على المستوى الاقتصادي كشفت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين مشاركة المواطنين في العمل السياسي و تردي الوضع الاقتصادي القائم وما نتج عنه من انخفاض وتآكل للأجور وارتفاع مفرط في الأسعار وخاصة أسعار الطاقة (المشتقات النفطية) وعدم ثقته بالمشروعات الاقتصادية والاستثمارات التي لم تسعى إلى تغيير واقع المواطن المعيشي المتردي إلى انعكاس ذلك على عدم قناعته ورضاه عن العملية السياسية أو حتى المشاركة فيها . كما وتوصلت الدراسة إلى أن ابرز المحددات الاجتماعية للتنمية السياسية تمثلت في الدور الذي تؤديه العشيرة تثقيفيا وتعبويا في رسم وتوجيه سلوك الأفراد السياسي في العملية السياسية ا والتي أسهمت في نشاطها هذا إلى إضعاف دور الأحزاب السياسي على الأفراد وخاصة الدور التثقيفي والتعبوي.

دراسة نادية بونوة (2010) :دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة في الجزائر (1989-2009) ، لقد حاولت الباحثة خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية : ما مدى تأثير مؤسسات المجتمع المدني على السياسة العامة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزائر وما هي طبيعة وحدود هذا الدور؟هل هو إلحاقي خدمي أم رعائي؟ وما هي أهم العوائق التي تعترض نجاحه وتحد من فاعليته؟ وفي هذا الإطار عالجت الباحثة بشيء من التفصيل العناصر التالية- : قضية مشاركة المجتمع المدني في المراحل المختلفة للسياسة العامة . تطور المجتمع المدني وإشكالية المشاركة السياسية في السياسة العامة في الجزائر . وبعد معالجة وتحليل العناصر السالفة الذكر توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج أشارت بالأساس إلى غياب أو انعدام أي علاقة بين السياسة العامة والبيئة بمفهومها العام أي غياب أي إطار قانوني أو عملي يشير إلى دور المجتمع المدني في صناعة السياسة العامة .

دراسة الصرايرة، علي جميل (2007): معوقات التنمية السياسية في الأردن

:هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن طبيعة المعوقات القضائية الإجرائية التي تلعب دورا في الحد من التنمية في بعدها السياسي وعم طبيعة الآليات اللازمة لتفعيلها. وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها أن هناك عزوف شبه مطلق عن الانتماء للأحزاب السياسية، وتوغل نشاط الأجهزة الأمنية في المجتمع وعدم تقبل الدولة للحزبيين والنشطاء السياسيين . كما أشارت الى عدم معرفة المواطنين بشعارات التنمية السياسية والاجتماعية ، كما وضحت أن الارتفاع المستمر لتكاليف المعيشة ساهم في ابتعاد المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات الأجنبية

Political Instability in Jordan(2015 ,Global Conflict Tracker)

تطرقت هذه الدراسة إلى أن تهديدات الاستقرار السياسي في الأردن يعود إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والآثار غير المباشرة الأخرى من الحرب الأهلية السورية، حيث يتواجد على الأراضي الأردنية أكثر من (620.000) لاجئ سوري تدفقوا عبر الحدود منذ عام 2011 ،ذلك بالإضافة إلى تواجد مليوني لاجئ فلسطيني، الأمر الذي يسهم في استنزاف الاقتصاد المحلي ويزيد من معوقات التنمية في ظل محدودية الموارد الطبيعية في الأردن.

وأشارت الدراسة إلى أن الأردن قد أدخل إصلاحات سياسية واقتصادية لتحسين ظروف المعيشة للمواطنين، ضمن خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمتد عشر سنوات صدرت في أيار عام . 2014 ولكن النجاح لم يحالف جهود الحكومة الأردنية في التخفيف من البطالة، وذلك جراء استمرار تدفق اللاجئين السوريين مما أدى إلى تخفيض أجور الأيدي العمالة الأردنية وفي نفس الوقت زاد من ارتفاع أسعار إيجار عقارات السكن، وارتفاع البطالة بنسبة من (14.5 % إلى 22.1%) للأعوام (2011-2014)في المناطق ذات التركيز العالي من اللاجئين السوريين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Civil Society and Public Freedom in Jordan The Path of Democratic Reform:(2009), Jarrah Sameer

تطرقت هذه الدراسة بداية الإصلاحات الاقتصادية في أواخر الثمانينات ، في المملكة الاردنية الهامية بتشجيع الاستثمار الأجنبي ، وخفض البيروقراطية. وعلى الرغم من إصلاحات القطاع الاقتصادي الا أنه وفي نفس الوقت حافظت البلاد على ابقاء الإصلاحات السياسية في قبضة محكمة على وجه التحديد ، مع أن عدد المنظمات غير الحكومية قد تضاعف منذ 1989كذلك خفت القيود على أنشطتهم ولكن رغم وضوح الصورة بالاتجاه نحو لتحرير السياسي في الأردن ، إلا ان المنظمات غير الحكومية كان لديها تأثير ضئيل جدا في المجال السياسي. ومع ذلك فقد تابعت الحكومات المتتالية تمرير القوانين التي تسهل عمل الجماعات المدنية ، وبنفس الوقت استخدمت مؤسسات الدولة (في المقام الأول جهاز الأمن) لتقييد استقلال المنظمات غير الحكومية ،والحد من الحريات العامة حيث تعاني الكثير من المنظمات غير الحكومية في الأردن من المشاكل في قدراتها الداخلية بما في ذلك قصر النظر فيما يتعلق بأهدافهم ، ونقص التخطيط الاستراتيجي ،ضعف هيئاتهم الإدارية الغير مؤهلة. وأوردت الدراسة ان ضعف المجتمع المدني الأردني يرتبط ارتباطًا وثيقًا إلى الحد الكلي للمعارضة السياسية في الاردن. وقد اقتصرت هموم المعارضة الرئيسية على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معاداة الصهيونية وتحدي الإصلاحات الاقتصادية المستوحاة من صندوق النقد الدولي التي يعتقد الباحث أن لها آثار قاسية على المحرومين. كما اورد الباحث أن المعارضة السياسية الرسمية ، اللازمة للعملية ديمقراطية ، لم تتح لهم الفرصة لها لتظهر ، وحتى هذا اليوم لا تقدم أي تحد حقيقي للحكومة.

وأوصى الباحث بأنه يجب على مجموعات المجتمع المدني إجراء عمليات من الإصلاحات الداخلية ، وأن على الحكومة الأردنية أن ندرك أيضا أن عليها فتح الساحة الجمهور لما في ذلك من مصلحة للجميع ،كذلك ارتئى الباحث أن الأمر أصبح أكثر إلحاحًا على الإطلاق من أجل القيام بالإصلاح السياسي لأن الحكومة تبني سياسات اقتصادية تفتقر إلى الشعبية تسببت في توترات اجتماعية. الوسط حيث يتم جعل الطبقات الأدنى بشكل متزايد لتحمل الأعباء واستشف الباحث ذلك من خلال ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ،التي تعمل على توسيع الفجوة بين الدخل المرتفع والسكان متوسطي الدخل ومنخفضي الدخل.لذلك أوصى بالتدخل الملكي الذي يعمل على تعزيز

المجتمع المدني عن طريق الحد من العقبات القانونية والسياسية. على وجه التحديد وأوصى بتبني فكرة أن النقاش السياسي الحر لأن رفض ذلك هو في حد ذاته تهديد للأمن القومي.وأوضح الباحث أن الانفتاح التدريجي للفضاء السياسي قد ساعد على احتواء التطرف لدى الجماعات الإسلامية التي أظهرت في السنوات الأخيرة عدم التردد في استخدام العنف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاسعا ما تختلف به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

لقد ساهمت جملة من الأسباب والدوافع في اختيار هذا الموضوع كمشروع بحث ودراسة، ومن بينها مبررات شخصية والمتمثلة في الاهتمام الشخصي، وفي الفضول المعرفي تجاه هذا الموضوع نظرا لجديته وحيويته والذي شغل حيزا معرفيا مهما في الآونة الأخيرة،ومبررات موضوعية والمتمثلة في أهمية موضوع البحث بالدرجة الأولى، وفي محاولة لعرض وتحليل طبيعة ودور المجتمع المدني و مساهمته في تنمية المجتمع سياسيا للوصول إلى الإصلاح السياسي لتجسيد الديمقراطية، إضافة لعدم وجود دراسات متعددة تناولت الموضوع بالشكل الكافي، وفي إطار هذه الدراسة التي تهدف إلى معرفة واقع المجتمع المدني في الأردن من خلال عدة مؤشرات والمتمثلة أساسا في قوة أو ضعف منظماته وهيئاته وما مدى فعاليتها وقدرتها على التأثير واحتواء الأزمات ودورها في والتنمية السياسية في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

المجتمع المدني والتنمية السياسية

المبحث الأول : (المجتمع المدني مفهومه وخصائصه)

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

المطلب الثاني: مؤسسات المجتمع المدني

المطلب الثالث : خصائص المجتمع المدني

المبحث الثاني : التنمية السياسية

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية

المطلب الثاني : أهداف التنمية السياسية

المطلب الثالث : أزمات التنمية السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

مفهوم منظمات المجتمع المدني وأنواعها

لقد ظهر مفهوم المجتمع المدني وتطور عبر العصور بفضل الإسهامات النظرية لفلاسفة الفكر السياسي ، والتي كانت تعكس و في واقع الأمر ومن مرحلة لأخرى تعبيرات واستخدامات ليس لها مضمون واحد ومن أسباب ذلك تغير الايدولوجيات من مكان لآخر ومن عصر لآخر، إنها تعني في كل مرة شيئاً مختلفا ،لأنها تأتي في سياق متغير بنيويا وتاريخيا يولد حاجات جديدة،وأسئلة جديدة يجيب عنها المفهوم وفي ضوء هذا نرى من الأهمية بمكان التعرض لمفهوم المجتمع المدني.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

المفهوم الغربي للمجتمع المدني

ارتبط هذا المفهوم بتطور الفكر السياسي الغربي، لا سيما مع تطور نظرية العقد الاجتماعي، التي وضع أسسها الأولى المفكر البريطاني توماس هوبز، الذي برر شرعية الملكية المطلقة خاصة وأن هده الأخيرة تزامنت مع نضج مسألة فصل الدين عن الدولة" العلمانية "في أوروبا (خليف، 2010 :ص ١١١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد أكد" هيغل "في تحديده للمجتمع المدني بأنه تلك " التنظيمات والأنشطة التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة . " يعني ذلك أن المجتمع المدني في مفهومه العام يختلف عن السلطات والتنظيمات السياسية.

أما" ألكيس توكفيل "فقد أشار في كتابه الديمقراطية في أمريكا إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطنون بكل عفوية، وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات، أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب.

(الصبيحي، 2000:ص73)

أما الآن ريتشاردز فإنه ينظر إلى المجتمع المدني على أنه شبكة من التنظيمات والممارسات والضوابط التي تنشأ بالإرادة الطوعية الحرة لأعضائها، خدمة لمصلحة أو قضية، أو تعبيرا عن قيم ومشاعر يعتز بها هؤلاء الأفراد،مع استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن المؤسسات الإرثية من ناحية أخرى، وملتزمة في أنشطتها بالتسامح واحترام الآخرين (عمامة، : 2006ص11-12).

المفهوم العربي للمجتمع المدني

نظرا للتداول الكبير لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي، لكنه يطرح في تحديدات متباينة بنية ومضمونا .ففي إطار البنية، يذهب البعض إلى جعل المفهوم مفتوحا ليتضمن بنى ومؤسسات تقليدية و حديثة وقسم آخر يحصر المفهوم بالبني الحديثة .ومن تلك التعريفات:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعرف المجتمع المدني وكما عرفه مازن غرايبة "على أنه" :مجموعة من المؤسسات و التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بذلك قيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للصراع وقبول التنوع والاختلاف.(العكش، 2012 : 29)

"مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة ، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع، ومن ناحية أخرى والدولة ومؤسساتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى، بمعنى أنه بشكل عام كل التنظيمات الخاصة المرتبطة بالعائلة وخارج إطار الدولة ، هذه التنظيمات في تحديدها للمجتمع المدني متأثرة بمفهوم هيغل للمجتمع المدني. "ويعرف كذلك بأنه مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها " وبأنه كذالك المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية. أي المجتمع الذي فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حدها الأدنى على الأقل.وبشكل أوجز فإنه دولة المؤسسات " بالمعنى الحديث ل " المؤسسة " البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات و الجمعيات (الصبيحي، 2000:ص80) .

"أما تعريف مركز دراسات الوحدة العربية :حيث تبنى هذا التعريف خلال ندوة فكرية نظمها عام 1992 حول " المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية فعرف المجتمع المدني بأنه :المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، كالأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين و الجمعيات الثقافية إلى نشر الوعي الثقافي، وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية" (خليف، 2010 : ص11) .

أما مؤسسات المجتمع المدني في الاردن فمنذ تأسيس الإمارة 1921 ظهرت منظمات المجتمع المدني حيث تميزت بأنها عبارة عن نواة ردني ممثلة بالهيئات الاجتماعية والنوادي الرياضية والثقافية، أما الأحزاب السياسية فقد نشأت كمعارضة للانتداب البريطاني ومطالبة بالاستقلال، ولكن هذه الأحزاب كانت غير مستقرة وكذلك قصيرة العمر، وفي عام 1952 صدر الدستور الأردني والذي كفل حق الأردنيين في التنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي ، وكذلك صدور قانون رقم 35 لعام 1953 والذي اعترف بحق التنظيم النقابي للعمال، فتأسس على أثره عدة نقابات عمالية وقيام الاتحاد العام للنقابات العمالية وظهور الاحزاب الايدولوجية ومنها الحزب الاشتراكي والحزب القومي والحزب الشيوعي. وقد تشكلت على اثر ذلك أول حكومة برلمانية برئاسة سليمان النابلسي الأمين العام للحزب الوطني الاشتراكي وذلك في عام 1956 ولكن في عام 1957 وعلى أثر محاولة الانقلاب العسكري تم حظر الحياة الحزبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فـي الأردن حيـث ارتـأت القيـادة السياسـية أن أحـزاب المعارضـة كانـت تقـف وراء الانقلاب. ثـم وفـي عـام 1959 شكل الاتحـاد العـام للجمعيـات الخيريـة والـذي تبعـه صـدور قـانون الجمعيـات والهيئـات الاجتماعيـة رقـم 33 لعـام 1966 . وفـي عام1978-1984 تم حل المجلس النيابي وحل مكانه المجلس الوطني الاستشاري

وذلك على اثر فقد الضفة الغربية بعد حرب 1967ومهمة هذا المجلس النظر في القوانين التي تسنها الحكومة و مناقشة السياسة العامة.وفي هذه الفترة كانت الجمعيات الخيرية التي نشأت للقيام بمهمات انسانية ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين والنازحين من المخيمات وذلك بتأمين المأوى والغذاء والعلاج لهم . وفي عام 1989تم البدء ببرنامج التحول نحو الديمقراطية في المجتمع الأردني حيث اعيد انتخاب مجلس النواب بعد تقسيم المملكة الى دوائر انتخابية لكل دائرة منها عدد مخصص من المقاعد وبلغ عدد المقاعد النيابية انذاك ثمانين مقعدا .وتم رفع الحظر عن الاحزاب السياسية واستدعيت للمشاركة في الانتخابات .وفي عام 1992 تم صدور قانون الاحزاب رقم 32 الذي جعل الأحزاب السياسية تظهر بصيغتها الرسمية والقانونية وتميزت الفترة ما بعد عام 1989 بنمو العديد من المنظمات الاجتماعية تحمل طابعا جديدا كمنظمة حقوق الانسان وجمعيات المحافظة على البيئة والجمعيات الاكاديمية ونوادي المعلمين والجمعيات النسائة وجمعية حماية المستهلك. وفي نهاية عام 2000 بلغ عدد الجمعيات الخيرية في الاردن 756 ، والهيئات الثقافية 256 ، ووصل عدد الاحزاب إلى 30 ،والجمعيات المهنية إلى 14 . وتشير الاحصاءات الرسمية الى أن عدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤسسات المجتمع المدني في العام 2008 وصل إلى 2000 منظمة ومؤسسة ضمت حوالي 800 الف شخص . (خلفة،2008: ص24)

أما إجرائيا فإن الباحث يعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة من التنظيمات الغير رسمية الطوعية و المستقلة إداريا وماديا عن السلطة في الأردن، والتي تهدف إلى التنمية السياسية في الأردن ، وتعمل على ايجاد قنوات اتصال مع دائرة صنع القرار في الحكومة من أجل توسيع دائرة المشاركة السياسية للأفراد والتأثير على اتخاذ القرار السياسي وبلورة مطالبهم ضمن الأطر القانونية لصناع القرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: مؤسسات المجتمع المدني

يقصد بمؤسسات المجتمع المدني تلك الأشكال المنظمة التي تعبر عن التكوينات الاجتماعية والاقتصادية السياسية القائمة، والتي تدافع عن مصالح أعضائها وتساهم في التأثير على صنع التغيير الاجتماعي و السياسي، سعيا إلى تحقيق تنمية المجتمع والنهوض بالديمقراطية، وهي مؤسسات تعمل باستقلالية عن الدولة ملتزمة بمعايير الاحترام و التراضي حيث تعد تعد أداة فاعلة للأفراد من اجل رسم السياسات العامة وإبداء أرائهم بكل حرية وفي صورة سلمية ومجدية سواء أ كانت في إطار فردي أو في إطار جماعي غير أن توحيد الجهود في إطار منظم تجعلها أكثر فاعلية وقدرة على تحقيق الهداف المرجوة، و بالتالي فإن الطابع المؤسساتي يعد أهم أساس تقوم عليه هذه التنظيمات ، إلا أنه من الضروري أن نفرق بين مؤسسات المجتمع المدني في مجتمعات العالم الثالث و التي لا تزال تخضع لسيطرة البعد القبلي و العشائري، عنه في المجتمعات الغربية والتي لا نجد فيها أثراً لمثل هذه الخصوصيات التقليدية.

وهنا سنتعرض لتلك المؤسسات المتشكلة من خلال المجتمع المدني وهي كالتالي:

أولا: الأحزاب السياسية

هناك العديد من المفكرين السياسيين الذين يستبعدون قد يستبعد البعض الأحزاب السياسية من مؤسسات المجتمع المدني ولكن البعض الآخر يرى أن الأحزاب السياسية تلعب أدوارا هامة في صنع القرار السياسي. (الجنحاني ،2003 ص14) وعلى اعتبار ان الأحزاب السياسية تضمن وجود قوة معارضة ضد سياسات الأنظمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد اكتسب مهمة تجسيد الرقابة في الدولة، بالإضافة إلى أنه يعد مؤسسة سياسية تعمل على تحقيق المشاركة السياسية وتفعيل التنشئة والتنمية السياسية وترقية حقوق الإنسان (بركات،2009 ص8) وبتطور المؤسسات الديمقراطية وآلياتها أصبحت الأحزاب السياسية من بين المنظمات الرئيسية في تنمية الرأي العام وحق التعبير عن رأيه في القضايا الرئيسية وبالتالي لا ديمقراطية من دون أحزاب سياسية أو كما قال" أيزمن :" لا حرية سياسية من دون أحزاب وبالتالي فإن الأحزاب أصبحت أهم آليات الديمقراطية التي تساهم في تنمية الرأي العام والتعبير عن رأيه في القضايا المصيرية للبلاد ، إذ أن وجودها ضرورة لتأكيد المعارضة وإمكانية تنظيم التعاقب السلمي على السلطة كما تعد إحدى أهم المؤسسات الرئيسية لتحقيق حقوق الإنسان وحرياته الفردية من خلال تنظيم مشاركة فعلية للأفراد في الحياة السياسية. (حنيش،2008: ص15)

ثانيا: النقابات العمالية والاتحادات المهنية

تعد النقابات العمالية و الاتحادات المهنية من ابرز التنظيمات الفاعلة في اغلب الدول، من حيث أثبتت تأثيرها الكبير على الأوساط الشعبية، إذ قادت هذه التنظيمات العديد من الحركات الإصلاحية ضد الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية وصلت لحد إسقاطها، مثلما حدث مع نقابة تضامن العمالية في بولندا و التي تزعمت الاحتجاجات على الحزب الشيوعي الحاكم و أرغمته على إجراء انتخابات انتهت بفوز زعيم نقابة تضامن و سقوط الحكومة الشيوعية في أواخر 1989 م وعلى الرغم من أن النقابات لا تهدف للوصول إلى الحكم بالأساس(بركات 2005 ،42)، إلا انها كتنظيمات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستقلة في المجتمع تكتسي أهمية في ترقية الممارسات الديمقراطية بالإضافة إلى أنها تحافظ على عالم العمل والعمال ومكتسباته لتحسين ظروف العمال سواء الاجتماعية أو المهنية وغيرها.

لقد شكلت الحركة النقابية نوات مركزية للمجتمع المدني باعتبارها اكبر فضاء خارج هياكل الدولة، وتساهم التنظيمات النقابية والمهنية في المحافظة على الوحدة الوطنية من خلال الوقوف في وجه محاولات التفتيت الطائفي و الديني و العرقي و الإثني و غيرها من محاولات التقسيم التي تهدد كيانات الدول .(عبد النور2007، ص171)

ثالثا: الجمعيات

تشكل الجمعيات بصفة عامة ثقلا لا بأس به في المجتمع المدني في أغلب الدول وذلك نظرا لتنوع مجالات تخصصها واهتماماتها بالإضافة إلى تغطيتها لأغلب الجوانب المتعلقة بحياة الأفراد في االمجتمع سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو المادية أو الثقافية بالإضافة إلى اعتبارها من امثل .الوسائل للأفراد من اجل الاتحاد و التعاون المشترك فيما بينهم لتحقيق مصالحهم و أهدافهم المشتركة، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من اجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني ، الاجتماعي، العلمي، الديني، التربوي، الثقافي والرياضي ، وإذا كانت دساتير الدول تلح على أنشاء الجمعيات والتشجيع على دعمها، فأن ذلك يعود إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإعلان العلمي لحقوق الإنسان والذي اعتبر حق تكوين الجمعيات من الحقوق الأساسية للإنسان والتي استقرت الجماعة الدولية عليها) المادة (20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أن المعاهدة الدولية للحقوق المدنية و السياسية تؤكد على هذا الحق في المادتين (22.21) :وقد حظرت المادة 21 من المعاهدة صراحة وضع أي قيود على حق تكوين الجمعيات إلا أن يكون ذلك متماشيا مع القانون وتكون قيود مقبولة في مجتمع ديمقراطي تتعدد وتختلف مجالات واختصاصات هذه الجمعيات فمنها من تختص بالدفاع عن فئة معينة كجمعيات المعاقين وهناك الجمعيات التي تهتم أساسا بقضايا بالدفاع عن البيئة،ومنها ذات الطابع الثقافي والفني الإبداعي، إلى جانبها منظمات حقوق الإنسان والتي تهتم بقضايا حقوق الإنسان ويبرز دور هذه الجمعيات في مجال التعبئة الشعبية والتوعية ومن ثمة فإن وجود مثل هذه الجمعيات والتنظيمات يدل على مدى وعي المجتمع بأهمية تمتع الأفراد بحقوقهم والدفاع عنها (ابو ضيف 2008 ،ص241).

رابعا: المنظمات الغير حكومية

يقصد بمفهوم المنظمات الغير حكومية مجموعة المنظمات التي تقع بين الحكومة و القطاع الخاص و المستقلة عن الدولة والتي لا تهدف إلى الربح،وتنظم بواسطة مجموعة من الأفراد، تسعى للتأثير في السياسة العامة للدولة .

وهذه المؤسسات تهدف إلى تحقيق اتصال بين الأفراد و الجماعات على المستوى الدولي و الوطني مثل منظمة الصليب الأحمر الدولية و جمعيات الهلال الأحمر في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلاد الإسلامية .وقد أصبحت المنظمات الغير حكومية تحتل موقعا مؤثرا في السياسة و القضايا الدولية ذلك أن الحكومات و المنظمات الدولية تمثل المؤسسات الفاعلة الأساسية في صياغة القانون الدولي، باعتبارها الصوت الحر الذي يضم جميع الفعاليات المستقلة عن سلطة الحكومات او المنظمات الحكومية الدولية ، و تتنوع وظائف المنظمات الغير حكومية و أدوارها تبعا لطبيعة النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، كما ترتبط حيوية هذا الدور ارتباطا أساسيا بمدى رسوخ مبادئ الديمقراطية و قواعدها و ما يتوفر من مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار، ويمكن أن نذكر من هذه الوظائف ما يتعلق بدعم جهود التنمية من حيث تقديم معونات اقتصادية للقطاعات الفقيرة، كذلك وظائف تتعلق بنشر ثقافة المبادرة و التطوع والتواصل مع المنظمات الدولية (عبد النور2007، ص171).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث:خصائص المجتمع المدني

للمجتمع المدني عدد من الخصائص والمميزات تجعل منه قوة فاعلة قادرة على إحداث التغيير الاجتماعي وتكريس الفعالية السياسية والانتقال بالأفراد من موقع السلبية والانكفاء على الذات إلى أفراد منظمين ومهيكلين في مؤسسات وهيئات مدنية، قادرين على التمتع بحقوقهم في المشاركة الاجتماعية والسياسية وهو ما جسدته عبر التاريخ الحركات الاجتماعية في مختلف تظاهرا

الذي لعبته النقابات في أوروبا الشرقية مثلما حدث مع نقابة التضامن في بولندا، بل لحد الآن لا تزال أوروبا الشرقية تتميز بحركية اجتماعية وسياسية قوية للغاية.

وهنالك اربعة معايير يمكن خلالها تحدد مدى التطور الذي بلغته مؤسسة او منظمة ما وهي:

أ. القدرة على التكيّف:يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيّف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها ، وهناك ثلاثة انواع من التكيّف :

- التكيّف الزمني: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستقرار لفترة طويلة من الزمن.
- التكيّف الجيلي: وهو قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التكيّف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة والانسجام.

ب. الاستقلال: بمعنى الا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات او الجماعات او الافراد او تابعة لها بحيث يسهل السيطرة ويمكن تحديد استقلالية بشكلين :

- الاستقلال المالي :ويتجلى ذلك من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطات داخلية، طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن أي تدخل خارجي.

الاستقلال الإداري التنظيمي :أي مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية، طبقا للوائحها الداخلية وبعيدا عن تدخل الدولة. (الملاوي2008، ص10)

ج. التعقد: يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والافقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على اوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الاخرى.

د.التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها وآلما ان مردّ الانقسامات بين الاجنحة والقيادات داخل المؤسسة تؤثرعلى تطور المؤسسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن المجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية ، والتنظيم التلقائي ، وروح المبادرة الفردية والجماعية ، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة ، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة،

ويخطئ البعض حين يذهب إلى أن المجتمع المدني هو مجتمع الفردية ، بل بالعكس إنه مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من التنظيم المهني والتجمعي ، وهو مجتمع التسامح ، والحوار والاعتراف بالآخر، واحترام الرأي المخالف،والعلاقات في المجتمع المدني أفقية، وليست رأسية أو عمودية مثل العلاقة بين الأجير والمؤجر، أو بين السلطة و المواطن ، أو بين الكهنوت الديني والأتباع .وهو بالتالي مجتمع الإبداع في أرحب معانيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

التنمية السياسية

عادة ما نلاحظ مصطلحات تستخدم في دراسة التنمية السياسية دون إدراك أبعادها الفكرية والثقافية ،وهذا يعود لاشك إلى غياب تحديد واضح للمفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة،وهو الأمر الذي انعكس سلبا على ايجاد تعريف موحد وربما يجع أسباب ذلك السبب إلى أمور ثلاثة رئيسية:

أولا: نقل المصطلحات عن ثقافات سياسية أخرى مع افتقار مستخدميها لمعرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبطت بها واختزالها إلى معاني تستجيب للضرورة الطارئة لاستخدامها.

ثانيا: التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل التجربة العلمية للمجتمعات.

ثالثا: السياق الذي تستخدم فيه المصطلحات ،والذي يرتبط ارتباطا كبيرا بالمجال السياسي والعقيدي والعلمي.

المطلب الأول : مفهوم التنمية السياسية

يمكن تتبع تطور مفهوم التنمية السياسية من خلال تتبع المراحل التي مر بها تعريف هذا المصطلح حيث يزخر تراث التنمية السياسية بالعديد من التصورات والاجتهادات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي قدمها الباحثون بغية إعطاء مفهوم محدد للتنمية السياسية أوعلى الأقل الإقتراب من معناه الحقيقي ودلالاته الموضوعية، وفيما يلي عرض لمختلف تلك الإجتهادات:

تعد إسهامات لوسيان باي من أبرز الإسهامات التي قام بها العلماء لحصر التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية السياسية،وكان هذا في منتصف الستينات،حيث قام هذا الأخير بدراسة مسحية لأدبيات التنمية السياسية عدد خلالها عدة تعاريف متباينة.

منها التنمية السياسية هي مجموعة العمليات الاجتماعية والتاريخية المتعددة التي تعمل على تطور النظام الساسي وتحديثه بما يتلائم مع الواقع الاجتماعي والثقافي من أجل التعبئة الاجتماعية لبناء نظام سياسي من مجموعة من المؤسسات السياسية سواء الرسمية او التطوعية. (المنوفي، 2006 :78).

وأيضا "التنمية السياسية كشرط مسبق لتحقيق التنمية الإقتصادية " بحسب هذا التصور، فإن التنمية السياسية تعد مطلبا أوليا لتحقيق التنمية الاقتصادية،فالوضع الاجتماعي أو السياسي هما اللذان يلعبان دورا حاسما في سير أو إعاقة نمو الدخل الوطني.

"التنمية السياسية كسياسات تمتاز بها المجتمعات الصناعية "

اعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية السياسية هي تقليد للنظام السياسي القائم في المجتمعات الصناعية ،وذلك لأنه يخلق نظام سياسي يمتاز بوجود حكومة مسؤولة تتجنب التصرفات السياسية الطائشة التي من شانها التأثير على المصالح الحيوية للمجتمع أو قطاعاته، وكذلك لا يفرض القيود على سلطات الدولة ،هذا إلى جانب32

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إرساء دعائم النظام السياسي على أساس مشاركة الجمهور من الشعب (الزيات2002،ص 101) .

"التنمية السياسية هي التحديث السياسي"

ينطلق هذا التصور من افتراض مبدئي فحواه أن التنمية السياسية هي المحصلة النهائية لعمليات التحديث السياسي والاقتصادي بمعنى المظهر السياسي لتلك العمليات، وهي بذلك أي التنمية السياسية مرادفة للتحديث السياسي،ويرتكز هذا الأخير على عدة أبعاد أساسية كما حددها صامويل هنغتون وآخرون تتمثل في النقاط التالية :

أولا: تمايز البنى والوظائف السياسية

.ثانيا:ترشيد بناء السلطة.

ثالثا: تدعيم القدرات النظامية والسياسية وإشاعة روح المساواة. أما بالنسبة لأحمد وهبان فقد عرف التنمية السياسية على أنها" عملية سياسية لها غايات متعددة ترمي إلى تأكيد وترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والإستقرار في المجتمع وزيادة مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ،وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة،فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة (زايد2012، ص8) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهنالك العديد من التعريفات والاتجاهات من ذلك نرى مقصدنا من عدم وجود تعريف موحد ولكننا هنا سنورد تعريف اجرائيا للتنمية السياسية مفاده أن التنمية السياسية هي العملية التي يقوم النظام السياسي في دولة معينة بتنفيذها من أجل إحداث تحولات جذرية في مجالات الحياة السياسية، وفق مجموعة من الإجراءات التي تراعي قيم المجتمع بأسلوب ديمقراطي تكون ضامنة لحريات الافراد العامة، بما يمكنهم من الاندماج في العملية السياسية في ظل بيئة تحظى بالقبول والرضى والاستقلالية وسيادة القانون (الخريشا 2017، ص19)

أما التعريف الإجرائي فقد عرف الباحث التنمية السياسية بأنها العملية التي تستهدف المؤسسات السياسية في الأردن، ومدى قدرة تلك المؤسسات على تحويل المواد المتاحة إلى مخرجات على شكل قرارات سياسية وقرارات لخدمة أهداف المجتمع ومصالحه ، في كافة المجالات وخاصة في مجال المشاركة السياسية والحقوق العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : أهداف التنمية السياسية

هناك إجماع أو اتفاق مع المشتغلين بعلم الاجتماع والمهتمين بقضايا التطور والتنمية على أن التنمية الحقيقية هي التي تقوم بالاعتماد المتبادل بين المجهودات الحكومية والأهلية معًا، وعلى أن يقدم كل، طرف ما لديه ويسهم بما في وسعه لمواجهة مشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها وما نراه جميعا في بلادنا اليوم من تواجد كبير وانتشار واسع لمنظمات المجتمع المدني يجعلنا ندقق في دور تلك المنظمات في التطور الاجتماعي والاقتصادي، وفي تطوير وتدعيم التنمية حيث أن البعض منها أصبح لها نشاطًا ملحوظًا في برامج وخطط التنمية في تنفيذ بعض أهداف وبرامج السياسة السكانية وكذلك في مجالات البيئة ومكافحة استراتيجية الفقر.

وحيث أن التنمية السياسية تسعى لتحقيق أهداف ونتائج في مختلف جوانب الحياة فإننا نستعرض أهمها :

أولاً : الأهداف الاقتصادية

أ) العمل في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة.

ب) العمل في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات.

ج) - العمل في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية كذلك في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د) العمل في مجال متابعة استراتيجية مكافحة الفقر.

ه) العمل في مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب.

و) العمل في مجال الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية.

ز) العمل في مجال الخدمات، العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع.

ثانيا: الاهداف الاجتماعية

أ . تحسين مستويات التعليم وضمان وصولة بشكل عادل عمومًا لكافة المواطنين.

ب . تدعيم الخدمات الصحية في مختلف المناطق والسعي المستمر لتدعيم تلك الخدمات في المناطق البعيدة والنائية.

ج . زيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة.

د . تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مجالات الحياة العامة.

ه. تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل.

و. محاربة الفقر وتراجع حدوده وحدته، وهذا يتم عن طريق تراجع التفاوت في توزيع الدخل والثروة في المجتمع و تنمية الثقافة الوطنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثًا - الأهداف السياسية:

توصف التنمية الناجحة بأنها تؤدي إلى ظهور دولة قوية ومجتمع قوي، فيتمتع جهاز الدولة من ناحية بالاستقلال النسبي في صنع وتنفيذ سياساته في كافة المجالات، وذلك في مواجهة القوى الاجتماعية الداخلية والقوى الخارجية، وأن يحظى في نفس الوقت بالقبول من جانب أغلبية المواطنين فلا يعتمد على القهر أساسًا لإنفاذ سياساته، والمجتمع القوي هو الذي يتمتع أفراده وجماعاته بقدر واسع من الحرية في القيام بأنشطتهم الخاصة والعامة في إطار قواعد عامة عقلانية مقبولة منهم على نطاق واسع وموضع احترام من جانب هذه الدولة .وهكذا، فمن الناحية السياسية يمكن القول بأن التنمية تعني تواجد الدولة التي تتمتع بالفعالية إلى جانب المجتمع المدني، هذه هي الأبعاد الثلاثة الرئيسة للتنمية السياسية، البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد السياسي، وقد لا يكون البعد الاقتصادي هو أهمها، لكنه قد يكون أكثرها تحديدًا وتأثيرًا على الأبعاد الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث:أزمات التنمية السياسية

إن الحديث عن محاسن الإصلاح السياسي قد تجعل البعض يعتقد أن هذا الإصلاح ساري التنفيذ بيسر وسهولة كونه مطلب من مطالب الجماهير في ضل تردي الأوضاع السياسية والاجتماعية، إلا أن الواقع ليس كذلك، حيث أن هناك مناوءون يمتلكون وسائل التأثير والقوة التي تجعلهم قادرين على وقف سياسة الإصلاح أو ابطائها سعيا لزيادة مكاسبهم و خدمة مصالحهم، ونقصد بأزمات التنمية السياسية هنا تلك المثبطات ذات الطبيعة القانونية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي لا يمكن للمجتمع المدني في ظلها القيام بالمهام الموكلة إليه بل وتحول دون توليد مجتمعات مدنية جديدة .وفيما يلي عرض لمختلف تلك الأزمات :

أولا :الأزمات القانونية

من المتفق عليه أن المجتمع المدني لن تتحقق فاعليته في ممارسة أدواره إلا في ظل إطار قانوني ملائم يعد بمثابة الضمانة اللازمة لذلك، إلا أن الملاحظ في مجتمعاتنا العربية غياب ذلك الإطار القانوني الملائم، فمعظم الباحثين والمحللين وفي كثير من الأحيان يتفقون على أن البنية القانونية في تلك المجتمعات لا توفر شروطا قانونية كافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة ،وقد يبادر بعضهم إلى تبرير ذلك بالشروط السياسية والأمنية التي تخيم على المنطقة العربية.1وحتى عندما تمنح بعض التشريعات الأفراد والجماعات حقوقا فإن من الواجب أن نعرف أن التطبيق الفعلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للقوانين والأنظمة التشريعية وموجبات هذا التطبيق تعطل مفعول هذه القوانين، فبعض الحكومات لا تحترم هذه القوانين من خلال ممارساتها،وتجاوزها لها، كما أن المجتمعات المدنية كثيرا ما تسعى من أجل تفعيل تلك القوانين، فلقد ظلت هذه القوانين في كثير من الأحيان حبرا على ورق، فحرية الأفراد أو حقهم في التعبير غائب أوشبه غائب، وفي كثير من الأحيان مسألة فيها نظر، يعود للحاكم وحده.

أما بالنسبة إلى التعددية التي تنص عليها القوانين كتشكيل الأحزاب والجمعيات، فهي في كثير من الدول لا تصمد أمام هجوم الكتل الحاكمة، التي تحظى مؤسساتها ومنظماتها المدنية والسياسية بكل الدعم المتوجب على الدولة نحو مؤسسات المجتمع المختلفة، أما العلاقة بالقوانين، فهي ليست بأحسن حال، فقوانين الطوارئ والقوانين المؤقتة المعدة لزمن الحرب، تستمر في زمن السلم وتدوم هذه القوانين بدوام السلطات،وربما بعدها حيث تمتد إلى سلطة أخرى بالرغم، من تغيير النظام السياسي نفسه وممثلي هذا النظام (شرف الدين2005، ص8) .

ومن المتعارف عليه أن الاستقرار السياسي يستند إلى التجربة الوطنية بدرجة كبرى، وعلى مدى قدرة النظام السياسي على مواجهة كل ما يعيق تنفيذ سياستها على المستوى الداخلي من حيث المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومواجهة التدخلات الخارجية التي تؤثر على تطورات الأحداث داخل البلاد، ولعل من بين ذلك التدخل الخارجي في تأجيج حالة منى الحراك الشعبي أو افتعال الأزمات الداخلية (شبلي،2016ص168)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقوم الاستقرار السياسي وفق أسس العلاقة الطردية بين عدد من المرتكزات السياسية والاقتصادية التي أصبحت من أبجديات التحليل على المستويين الكلي والجزئيلأن الاقتصاد والسياسة يكمل أحدهما الآخر، وأصبحا مثالاً حياً على هذه العلاقة الطردية في ظل التحولات التي مرت بها أغلب دول العالم نتيجة للمتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة.

وبالنتيجة فإن المجتمع المدني ,انطلاقاً من الفكر القانوني وموقعه في إطار المجتمع في كليته ،فإنه سرعان ما يتم اكتشاف تلك العوائق التي تعرقل بروز المجتمع المدني والمتمثلة في عدة مؤشرات منها:

أولا. أن الدولة في مجتمعاتنا العربية لديها شبكة واسعة من القوانين، تجعلها مسؤولة عن نشاط الفرد في مجالات العمل والمشاركة السياسية والترفيه ،ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، والاتحادات المهنية والجمعيات بجميع أنواعها، وتكاد الدولة لا تترك للفرد مجالا من مجالات نشاطاته ،إلا تدخلت فيه تحت شعارات مختلفة ،وثانيا أن النظام العربي الرسمي والذي لم يصل بعد إلى مفهوم الدولة القانونية المعاصرة ،وإلى الفلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع، وثالثا: يشكل ضعف المؤسسات القضائية أحسن تعبير عن وضعية المجتمع المدني في الدول العربية، ففي الحقيقة إن مراجعة النصوص القانونية التي تحكم العمل الجماعي في الدول العربية تفضي إلى تثبيت ملاحظة هامة، وهي أننا مازلنا أمام ظاهرة وهي عسكرة الدولة للمجتمع،فالنصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعي في الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية تؤكد توجه الدولة لممارسة ضبطا معتبرا على الأفراد والمجموعات سواءً من الناحية القانونية أو الأمنية، وهو ما يمثل حاجزا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلالية مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

ثانيا: الأزمات السياسية

تكون الديمقراطية القاعدة الأساسية لأية ممارسة سياسية سليمة ،لأنه في ظلها يمكن أن يتمتع المواطن بحقوقه العامة وحرياته الأساسية ،وبالتالي يستطيع ممارسة نشاطه بشكل حر ومستقل مع غيره من أفراد المجتمع، بحيث يستطيع الأفراد عندئذ تشكيل مؤسساتهم المدنية الخاصة بهم في شكل أندية وجمعيات ونقابات ومؤسسات ثقافية وعلمية وغيرها (الويس:1992 ،ص 773).

فهي في جوهرها تقوم على أساس التعدد الفكري والسياسي، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية، واحترام مبدأ تداول السلطة، والرقابة السياسية وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم. لذلك فالنظام السياسي الديمقراطي هو النظام الأمثل الذي من شأنه ان يسمح بتكوين مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها، وهذا على خلاف الأنظمة التسلطية الشمولية التي يفتقد فيها الى الحرية ،و بالتالي لامجال للحديث عن تأسيس تنظيمات المجتمع المدني.

ولكن استعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها، وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهامه كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمخططات، قد أدى إلى توسيع الفجوة بين الحكومات والشعوب،وفقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدي شرائح عريضة من المجتمع.

ثالثا:الأزمات الثقافية

مما لاشك فيه أن مؤسسات المجتمع المدني، وكغيرها من المؤسسات لا تعمل في فراغ،وإنما في إطار مجتمع له ثقافته الخاصة ،والتي تؤثر إما سلبا أو إيجاباً على أداء وأهداف تلك المؤسسات، كما يمكن لهذه المؤسسات أن تؤثر في نمط الثقافة المجتمعية وإعادة تشكيلها.

وفي واقعنا الثقافي العربي، فعلى الرغم من التباينات النسبية فيما بين الدول العربية، إلا أنه يمكن القول بوجود قدر من التشابهات البنيوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيما بينها الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشتركات ثقافية عامة ،كان لها تأثيرها السلبي على دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية أهمها الارتكاز على القوة ورفض الطرف الأخر،وإعادة إنتاج النظام التسلطي وتعزيزه،ومنع ظهور وبروز الحكم الديمقراطي.(قنديل 1999،ص 33-35)

رابعا: المعوقات الاقتصادية

وهي تلك المعوقات التي تنبع من طبيعة الاقتصاد في الوطن العربي عموما والأردني خصوصا، وهو الاقتصاد الذي يهيمن فيه قطاعان لا يقومان على المؤسسية ولا يدفعان إلى تكوين مؤسسات قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية أولهما قطاع الزراعة والذي أغلبية سكانية في بعض المناطق وكذلك هيمنة الطابع البدوي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والفردي لمجتمع متنوع في فكره وتقاليده وقيمه ومؤسساته ومؤسسات المجتمع المدني (الجابري 2006 ،ص11) .

ثانيا القطاع الريعي:ويقصد به اعتماد الدولة على مصدر مما تنتجه الأرض من ثروات كالنفط مثلا؛ ولهذا فإن اقتصاد تلك الدولة يكون عادة رخوا ،ويعتمد على المبادلات وينتج مجتمعا استهلاكياً يسيطر فيه قطاع الاستيراد ولا يهتم بالصناعات التحويلية، وربما نجد في اقتصاديات البلدان العربية عموما نموذجا لهذا النمط من الاقتصاد، وهذا النوع من الاقتصاد يقع تحت تصرف الدولة،وتتمتع فيه الدولة بعائدات كبيرة عادة ما تستعمل مباشرة دون أن تمر بالقنوات السليمة والمنطقية، فهذه الأموال تصرف في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه.وللدولة اللطولى والعليا في كل مجال تتوقف عليه حياة الأفراد والمؤسسات.(تقرير نجد 2004،ج2) ويرى العديد من الباحثين أن الدولة الريعية أحد معيقات الديمقراطية التي هي حاضنة المجتمع المدني -فهي عادة ما تستغل الثروة لتثبيت النموذج السياسي الخاص بالمجموعة الحاكمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

انعكاس دور منظمات المجتمع المدني الأردني على التنمية السياسية في الأردن

المبحث الأول : الحراك المجتمعي والمشاركة السياسية

المطلب الأول : مفهوم المشاركة السياسية

المطلب الثاني : انواع المشاركة السياسية

المبحث الثاني : دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية في الأردن

المطلب الأول : مراحل التطور السياسي لمؤسسات المجتمع المدني في الدستور الأردني

المطلب الثاني : مساهمة المنظمات في تعزيز المواطنة وحقوق الانسان في الاردن

المطلب الثالث : معيقات مؤسسات المجتمع المدني في الأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

انعكاس دور منظمات المجتمع المدني الأردني على التنمية السياسية في الأردن

تتأثر حالة الاستقرار السياسي في أغلب دول العالم النامية بعدد من الجوانب المتكاملة الأبعاد التي لها مساس بعمليات التنمية التي يقوم بها النظام السياسي القائم في أي دولة من تلك الدول، وبدروها تتأثر التنمية السياسية بعدد من عوامل البيئتين الداخلية والخارجية. وتأتي حاجة النظام للتنمية في الأساس من خلال تطور المجتمع الذي قد تبرز فيه عناصر جديدة تتطلب اجراء تغييرات تتناسب مع الوضع الجديد حيث تكون البيئة الداخلية هي المحدد الأول في تقرير مدى حاجة هذا النظام للتنمية ، كما تتأثر نشاطات النظام عادة بالفعاليات الناتجة عن مختلف توجهات وسلوك عناصر المجتمع المدني، الذي تحاول أطرافه فرض رؤيتها في التنمية المنشودة وتحقيق أهدافها، فضلا عن تفاعل هذه العناصر مع النظام السياسي من خلال العديد من القنوات الرسمية ممثلة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية اللتان تمثلان المكان الصحيح لتوجيه انطلاق العمليات التنموية الحقيقية والجادة، إضافة لدور المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب السياسية،ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الإعلامية، والندوات الفكرية والمؤتمرات المتخصصة التي والمؤتمرات المتخصصة التي تظهر مدى الحاجة إلى هذه العمليات(عارف 2011،ص201).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما للبيئة الداخلية تأثرها كذلك فإن البيئة الخارجية المحيطة بالنظام السياسي دورا ملحوظاً في نفس السياق .فالنظام السياسي لا يعيش في عزلة عن المؤثرات الخارجية الإقليمية والدولية كونه عضواً في المنظومة الدولية يؤثر ويتأثر بها.

المبحث الأول : الحراك المجتمعي والمشاركة السياسية

إن المشاركة بصفة عامة، تعني تلك العملية التي تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي، أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشاريا أو تقريريا أو تنفيذيا أو رقابيا، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة وهي قد تعني لدى البعض الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية وضع السياسات ووضع الخطط، وتنفيذ الخطط والمشروعات، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي، وكذلك على المستوى المحلي أوعلى المستوى القومي(عليوة، محمدي2001،ص56).

ولطالما عبرت المجتمعات المحلية في الدول العربية عن مواقفها السياسية من خلال ردود الفعل الشعبية والتي يقوم بها عادة منظمات المجتمع المدني أو الطبقات الشعبية المختلفة التي تبدي تأييدها أو معارضتها عبر السلوك والعمل السياسي الذي يظهر واضحاً عندما تكون ردود الفعل سلبية تجاه النشاطات التي تقوم بها السلطة التنفيذية (الحكومة)، والسلطة التشريعية التي اختلفت تسمياتها وتعددت بتعدد الدول العربية التي سمح لها بأن تعمل فيها مثل هذه السلطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما مبدأ الشورى عرفته مختلف المجتمعات منذ أمد بعيد، ومارسته في أمورها الحياتية عبر التاريخ الطويل على المستويين الاجتماعي والسياسي وقد شاع استخدام تسمية مجلس الشورى أو مجلس النواب وإلى جانبه مجلس الأعيان، وهناك تسميات أخرى وفقاً لطبيعة الأعمال التي تؤديها ، وذلك استناداً للثقافة الإسلامية ، وبما تقتضيه طبيعة التطور والتجديد التي تستلزمها عملية المشاركة السياسية عبر تحديث قنواتها الشرعية التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين من ممارسة العمل السياسي بما يتلائم مع مستجدات العصر.

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

بدأت المشاركة السياسية بالزيادة منذ عصر النهضة وقد بلغت ذروتها القرنين في الثامن عشر والتاسع عشر وذلك على أثر الثورة الصناعية وما نتج عنها من تحولات اقتصادية وصناعية والتي ساهمت في ظهور قوى اجتماعية كالعمال والتجار وأصحاب المهن والحرف، والتي طالبت بأن يكون لها دور في التمثيل الساسي والقوى السياسية مما منحهم الحق في مواجهة قرارات الحكومات التي من الممكن أن تضر بمصالحهم . وقد زادت قوة مشاركة تلك القوى التابعة للشعب إثر منافسة كل القوى السياسية لكسب التأييد الشعبي لصالحها.(المنوفي 1985 ، ص339).

وإذا أردنا بداية تتبع مفهوم المشاركة السياسية فإنها تعرف بأنها تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم ، والمساهمة في صنع السياسات والقرارت على نحو مباشر أو غير مباشر(مكي2005 ،ص65). فمنذ القدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتصرت هذه المشاركة على طبقة الأثرياء والنبلاء، حيث كان لتلك الطبقة الدور الأكبر في الحياة السياسية ، أما الطبقة العامة فكانت بمنأى عن المشاركة السياسية، واقتصر عملها على الأعمال الاحتجاجية التي لم تطالب بالتغيير الجذري ، وإنما اكتفت بالمطالبة بتحقيق مصالح معينة.(القرعان 2000، ص65) .

وقد عرف سيدني فيربا المشاركة السياسية " بأنها تلك النشاطات القانونية من قبل المواطنين والتي تهدف إلى التأثير على الأفراد الحاكمين أو أفعالهم" (طهبوب200 ، ص8)، وقد ركز فيرنا في هذا التعريف على النشاطات القانونية واستثنى النشاطات الأخرى الغير قانونية والتي يمكن أن يستخدمها الفرد في التعبير عن المشاركة السياسية كالشغب والثورات والحروب الأهلية.

ولكن فليب برو عرفها "بأنها مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة أن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي تعتبر فيها المواطنة قيمة أساسية" (موهوب2001، ص98).

ومفهوم المشاركة السياسية فيشير أيضا إلى حق المواطن في تأدية دوره في عملية صناعة القرارات السياسية وحقه في الرقابة العامة على السلطة أوأجهزتها سواء التنفيذية أم التشريعية(طهبوب200 ، ص8).

وتعتبر المشاركة السياسية من القيم المتأصلة في الثقافة العامة لأي شعب يقوده نظام سياسي يسعى لتحقيق الرفاهية لهذا الشعب، كما تمثل جزءً أصيلا من منظومة قيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع المحلي في أي دولة .لذلك فإن انعطافات الربيع العربي أعادت بقوة طرح مسائل تتعلق بطبيعة الدولة ومؤسساتها والتحديات التي تواجه مجتمعاتها من حيث علاقتها بأزمات التحول /الوجود التي أخذ يواجهها عدد غير قليل من الدول العربية، والتي عبرت عن ضعف المشاركة السياسية،فبشرت بداية الثورات بموجة تحولات ثورية تخرج المنطقة العربية من استثنائها أو استعصائها الديمقراطي والتي تعثرت في كثير من الأحيان تحت وطأة هشاشة الدولة وتحدياتها الداخلية والخارجية (عبيد، 2014،ص6).

ومع تطور المجتمعات الإنسانية الحديثة وتعدد احتياجاتها ومتطلباتها، حصل تط ور كبير في المشاركة السياسية كنتيجة حتمية من تطور العملية الانتخابية، وأصبح لها شروطها وقواعدها وقوانينها التي تنظمها ونظام يحميها ويتمم مسارها (القيار2005، ص11). واقترن ذلك التطور بانتشار الأفكار الليبرالية التي بدورها لها ارتباط وثيق بممارسات المؤسسات الديمقراطية في الدولة الحديثة، حيث يعد الانتخاب هو النمط الأكثر شيوعا للمشاركة من جانب المواطنين في الحياة السياسية لبلدانهم، كما يعد الانتخاب الوسيلة الديمقراطية الأبرز لاختيار الممثلين أو النواب في المجالس النيابية أو الرؤساء في المناصب العليا للدولة (علوان:2005،ص63).

ويمكننا القول أن من أهم الأمثلة على المشاركة السياسية في عصرنا الحالي النقلة النوعية التي شهدتها الطبيعة الجديدة للمشاركة السياسية في عدد من الدول العربية التي عرفت الثورات العربية من خلال ما بات يعرف بمنظمات المجتمع المدني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العريقة والجديدة الوليدة والذي أخذت تلعب دوراً في مجال العمل السياسي، وفي التأثير على عملية الانتقال إلى الديمقراطية، يكمن في دورها بالحشد الجماهيري والضغط السياسي من موقع المطالبة والمعارضة لمؤسسات الدولة وذلك بالنزول إلى الشارع في مظاهرات واعتصامات لا تنتهي إلا بعد تحقيق مطالب الشعب وما يتعلق منها بالنشاطات الحكومية ذات الصبغة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى الثقافية. (يحيى 2016، ص23)

ولقد فتحت نشاطات منظمات المجتمع المدني تلك التي تزامن معها الحراك الشعبي العفوي منه والمنظم،في العديد من المجالات واتساع و تنامي المطالب الشعبية لانتهاج مبدأ المشاركة بعد أن تعرض في تلك الدول العمل السياسي للإخفاقات والصعوبات في النشاطات دول العالم العربي والمتعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، جراء اتباع سياسة الانفراد، والتسلط، والطغيان، وغياب معاني الديمقراطية، والحقوق والحريات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: أنواع المشاركة السياسية

تقسم المشاركة السياسية إلى ثلاثة أنوع رئيسية:

المشاركة الاجتماعية والمشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية، و ان كانت هناك صعوبة في الفصل بين هذه الأنواع في الواقع العملي، لارتباط هذه الأنواع مع بعض ارتباطا قويا .وتداخلها تداخلا قويا وتأثير كل نوع من النوعين الآخرين وتأثر بها تأثراً كبيرا.

أولا: المشاركة الاجتماعية :وتعرف على أنها تلك الأنشطة التي تهدف إلى التغلب على بعض المشكلات العملية اليومية، وتسهم في تحقيق قدر من التضامن والتكافل بين أعضاء المجتمع وذلك في مجالين:

الأول :هو الجهود التطوعية كبناء المساجد أو المدارس أو بالمساهمة بالمال والأرض في إنشائها.

الثاني :هو حل المشكلات اليومية والخلافات التي قد تنشأ بين الأفراد والجماعات في المجتمع، فالمشاركة الاجتماعية ظاهرة اجتماعية تحدث نتيجة تفاعل الفرد وتعامله مع افراد مجتمعه وجماعاته ومنظماته ومؤسساته، وتختلف درجة استجابة المواطن لتلك المشاعر وفقا لعدة عوامل بعضها نفسي كسماته وقدراته النفسية والعقلية وبعضها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجتماعي كظروف التنشئة الاجتماعية، كما تخضع المشاركة للظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والتربوية لشخصية الفرد ومجتمعه.

ثانيا :المشاركة الاقتصادية: وهي مشاركة الجماهير في مشاريع التنمية الاقتصادية وذلك بالمساهمة في وضع قراراتها وتمويلها وتنفيذها، كما قد تعنى الأنشطة التي تقوم بها الجماهير لدى الاقتصاد القومي مثل دفع الضرائب والرسوم وغيرها .كما قد تعنى أن يقوم الفرد بضبط اتفاقه بحيث سيكون استهلاكه في حدود دخله وبما يسمح له بوجود فائض على الدوام يدعم الاقتصاد الوطني مع توفر درجة من الوعي تجعله يقاطع التجار الذين يغالون في رفع الأسعار أو يحجبون سلعا معينة عن المستهلكين.

ثالثأ: المشاركة السياسية :تعني تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها، كما قد تعني المشاركة السياسية العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لانجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلالها أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة (الشيخ على 2008، ص 19).

ومهما يكن فمسالة المشاركة السياسية لا ينبغي أن ينظر إليها من إمكانية إرساء الممارسة الديمقراطية في هذا المجتمع أو ذاك، وانما ينبغي النظر إليها من حيث ضرورة إرساء أسسها وافراز آلياتها، والعمل بها على اعتبار أنها الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى، فضلا عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا مما يوجه الصراعات والمنافسة إلى فائدة تقدم المجتمع ككل.

ولذا فهي تمكن الأفراد من المساهمة في الحياة السياسية إما كناخبين أو كجماعات أو كأحزاب، أو عناصر نشطة سياسيا، وتعد منظمات المجتمع المدني إحدى المؤسسات الرئيسية التي يمكنها أن تعمل على تحقيق حقوق الأفراد وواجباتهم وتنظيمها من خلال تأطير مشاركتهم السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الإطار يأتي دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

دور منظمات المجتمع المدني في الارتقاء بمستوى الحقوق والحريات السياسية في الأردن

مقدمة

يتميز المجتمع الأردني بخصوصيته من حيث نشاط المجتمع المدني حيث عرف المواطن الأردني العمل التطوعي الجماعي كمفهوم محوري في الأدبيات التي ينادي بها المجتمع المدني الحديث في عصرنا هذا غير أنها وجدت بأنماط وأشكال تقليدية مستمدا ذلك من مبادئ العقيدة الإسلامية التي رسخت مبادئ التطوع والإحسان والتعاون ، وإنجاز الأعمال الخيرية ، ويتجلى ذلك من خلال نظام الزكاة والوقف الذي حافظ على تواجده منذ الفتح الإسلامي ، بالإضافة إلى المؤسسات الخيرية الأهلية المرتبطة بالأماكن الدينة كالكنائس والأديرة المنتشرة عبر البلاد. كما أن النظام العشائري الراسخ الجذور في الأردن نظام يعد من أقوى الأنظمة التكافلية المؤثرة في المجتمع.

المطلب الأول: مراحل التطور السياسي لمؤسسات المجتمع المدني في الدستور الأردني

تعود بدايات ظهور مفهوم المجتمع المدني في الأردن لأول مرة للعام 1922 في مقالة نشرت في صحيفة أردنية، أي بعد تأسيس إمارة شرق الأردن بعام واحد. وقد تضمنت المقالة تعريفاً بالمجتمع المدني والتنظيمات المدنية الحديثة، ودعت الحكومة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردنية إلى اتخاذ موقف إيجابي إزاء التنظيمات المدنية واحلالها محل الروابط الاجتماعية التقليدية .ثم بدأ مفهوم المجتمع المدني في الأردن يأخذ مكانه ويتطور شأنه في ذلك شأن الدولة الأردنية والمجتمع الأردني .ويعدّ الأردن بسبب موقعه من أكثر دول المنطقة تأثرا بالأحداث الإقليمية التي اسهمت ولا تزال تسهم في إعادة تشكيل حدوده وبنيته الاجتماعية والسكانية أكثر من مرة خاصة في ضوء الحروب العربية الاسرائيلية عامي 1948 و 1967. (مركز الأردن الجديد للدراسات،2010)

ويمكن تقسيم مراحل التطور السياسي لمؤسسات المجتمع المدني في الدستور الأردني الى المراحل التالية:

المرحلة الأولى :وهي المرحلة الممتدة ما بين (1921- 1948)

وتتزامن هذه المرحلة مع أولى خطوات تأسيس الدولة الأردنية عام . 1921 وتميزت هذه المرحلة بوجود بنية اجتماعية وسياسية واقتصادية مضطربة، وكان حينها المجتمع الأردني ما زال يتسم بسمات التقليدية والأبوية والعائلية والدينية والمناطقية ، إضافة إلى خضوع الدولة للاستعمار البريطاني الذي تجلى بالمعاهدة البريطانية الأردنية .وبالرغم من تلك الأوضاع ظهر عدد من التنظيمات المدنية مثل الغرف التجارية, الجمعيات، والنوادي، والأحزاب، والنقابات، وكانت حينها لا تتجاوز الخمسين منظمة مدنية .وقد كان المرجع القانوني لتسجيل تلك التنظيمات المدنية هو قانون الجمعيات العثماني عام 1909 والذي كانت تسجل بموجبه الجمعيات والنوادي والأحزاب السياسية .وقد كانت أولى الجمعيات التي سجلت في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن هي جمعية النهضة الأرثوذكسية عام 1925 ، وجمعية المقاصد الحجازية عام1931 ، وجمعية الإخاء الشركسية عام 1932. (الحوراني، أبو رمان،2004 ، ص32).

وقد شهد عام 1923 ولادة أول تنظيمات أصحاب العمل وهي غرفة تجارة عمان ثم غرفة تجارة الكرك عام 1933 كما شهد عام 1933 نشوء أول التنظيمات النقابية للعمال من خلال تأسيس جمعية مساعدة العمال الأردنية .كما برزعام 1932أول ظهور للنوادي ذات الأهداف السياسية من خلال تأسيس" عصبة الشباب الأردني المثقف"، ثم جمعية الحرية الحمراء في مدينة السلط عام 1937 .

كما شهدت تلك الفترة محاولات لتأسيس الأحزابالسياسية .ففي عام 1921 تأسس حزب الشعب.

وبالرغم من الصعوبات العديدة التي واجهت التنظيمات المدنية في تلك الفترة التي تمثلت بالبيئة السياسية المتوترة وظروف الاستعمار وضعف إمكانيات الدولة ومتطلبات المعاهدة البريطانية الأردنية، إلا أن السلطات الرسمية عملت على الحد من عمل تلك التنظيمات المدنية من خلال وضع مجموعة من القوانين التي تحد من حرية المواطنين، مثل قانون العقوبات المشتركة لعام 1928 ، وقانون الدفاع عن شرق الأردن 1935، وقانون الاجتماعات العامة وقانون الجمعيات 1936 المختلفة مثل :فرض الإقامة الجبرية،و إبعاد بعض السياسيين والمعارضين، وتقييد حرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المواطنين واعتقالهم، والتضيق على التنظيمات المدنية من خلال التشدد في تطبيق القوانين.

اما بعد ان تغيرت الظروف السياسية في نهاية الحرب العالمية الثانية فقد عاش المواطن الأردني في مرحلة الخمسينات فترة مذهلة من الممارسة الديمقراطية حيث تغيرت السياسات وأصبحت أكثر انفتاحاً، خاصة أن بنية المجتمع الأ ردني قد تبلورت بشكل أفضل .وبدأ التعليم بالانتشار التدريجي بين مختلف فئات المجتمع، وأصبح المجتمع الأردني يميل إلى الاستقرار . علاوة على ذلك فإن تراجع قوة الدولة البريطانية نتيجة خوضها الحروب والنزاعات، ما ساهم في عودة المنظمات المدنية بقوة إلى الساحة السياسية .وظهرت منظمات مدنية أكثر فاعلية مستفيدة من المناخ العام السائد، وحصول الأردن على استقلاله السياسي عام 1946 هذا إضافة إلى أن القوى الشعبية كانت مندمجة في العمل الوطني والحزبي وكانت الظروف المحلية والعربية والدولية مواتية لإدامة هذا الدور الفاعل وقد كانت الأحزاب الأردنية أحزابا جماعية فذاتياتها الحزبية واسعة وحلقاتها الجماهيرية مؤثرة وكبيرة.

كذلك عملت منظمات أصحاب الأعمال على التواجد وكان لها ذلك من خلال مصادقة البرلمان الأردني على قانون الغرف التجارية والصناعية في شهر آب عام 1949كما أصدرت الحكومة القانون رقم 11 لسنة 1953والمتضمن تفعيل سريان أحكام الغرف التجارية والصناعية في الضفة الغربية، والغاء التشريعات الفلسطينية السابقة . وبذلك ارتفع عدد الغرف التجارية إلى أربع غرف تجارية .أما الأحزاب السياسية، و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في أوائل الخمسينيات ظهرت مجموعة من الأحزاب السياسية ذات التوجه القومي، وقد تميزت الأحزاب السياسية في تلك الفترة بتوجهاتها الراديكالية والقومية والتوجهات الأيديولوجية .كما شهدت الفترة ازدهار الأحزاب السياسية نتيجة للظروف السياسية السائدة واحتلال جزء من الأرض الفلسطينية .ثم تبع ذلك تأسيس جماعة الإخوان المسلمين عام1946.

ولكن غابت هذه الصورة المشرقة بسبب الحالة السياسية وتطبيق الاحكام العرفية مما خلق حالة تعارض وتصادم فيما بين النظام السياسي والقوى السياسية المعارضة لفترة امتدت ما بين1957- 1989.(الحباشنة، 1995 ص 144) وهذه هي **المرحلة الثانية** .

ومع أن بعض التنظيمات المدنية كالتنظيمات النسائية والطلابية وبعض النقابات العمالية غابت إلا أن النقابات المهنية ازداد عددها بعد تأسيس نقابة المهندسين عام 1958ونقابة المهندسين الزراعيين عام 1966.ولعبت تلك النقابات دورا سياسياً نتيجة نظرا لغياب الأحزاب السياسية .أما النقابات العمالية فقد شهدت في هذه المرحلة تراجعا ، وتراجع عددها من 39 نقابة إلى 29 نقابة في عام1953 ثم تراجع مرة أخرى إلى 16 نقابة عام 1960. كما شهدت تلك الفترة صدور أول قانون للعمل رقم 21 لسنة **1961** ، ثم صدور قانون معدل له في عام 1965.

أما الجمعيات الخيرية، فقد بلغ عددها في نهاية الخمسينيات 196 جمعية، منها 87 جمعية في الضفة الشرقية و 109 في الضفة الغربية، ثم وصل عددها إلى 442

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جمعية عام 1965 في الضفة الشرقية 248 في الضفة الغربية .كما شكلت الجمعيات الخيرية الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في عام1959. 1959 وسجل رسميا في عام1959 .

وفي تلك الفترة أصدر قانون الجمعيات الخيرية رقم7 لعام 1965 حيث أصبحت الجمعيات بموجب هذا القانون تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية ، ثم صدر بعد ذلك قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم 33 لسنة1966 .

وقد تأثر المجتمع المدني بعد هزيمة الجيوش العربية حرب عام 1967 بظهور حركات المقاومة والمطالبة بتحرير فلسطين وبالظروف السياسية السائدة، فأقدمت الأحزاب السياسية بعد تجميد عملها على الانصهار في حركات المقاومة .ثم تلا ذلك قرار فكالارتباط مع الضفة الغربية والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني وفي تلك الفترة بدأت تظهر منظمات المرأة والمثقفين والكتاب والمسرحيين وغيرها بشكل أكبر .

وفي ظل هذه الجدلية بأبعادها المختلفة، تطلبا لأمر من قبل النظام السياسي الأردني الشروع بتوظيف التنشئة السياسية كعامل مهم من عوامل مرحلة التهيئة السياسية التي تستوجبها عمليات التنمية في المجتمع الذي فرض واقعا لحال وجوده قبل ولادة كثير من أبناء المجتمع ذاته، ليجد هؤلاء الأبناء بأن القيم الاجتماعية والأفكار المتوارثة ومؤسسات الدولة تستند إلى أسس قوية ومرتكزات متينة،الأمر الذي يجعل من محاولات المجتمع تسير وفق خطى ثابتة من أجل إنشاء هذا الإنسان على تلك القيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأفكار التي لابد أن تؤثر في شخصيته الوطنية وتحدد انتمائه .(الموند، 1963: ص 13).

أما المرحلة الثالثة فتمتد من (عام 2000 - عام 1989)

كانت احتجاجات نيسان الشعبية عام1989 والتي بدأت بفعل رفع حكومة زيد الرفاعي لأسعار السلع والمحروقات ورضوخ حكومته آنذاك لقرارات صندوق النقد الدولي وبدئه ببرنامج "التصحيح الاقتصادي"(مجلة الاردن الجديد) وقد حيث شكلت تلك الأحداث فاتحة عهد جديد من الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي، مع عودة الحياة البرلمانية المنتظمة والغاء الأحكام العرفية .وعليه فقد أعيد الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني وأهميته باعتباره مؤشرا مهماً على مدنية الدولة وعلى المشاركة الشعبية في الحياة العامة .

مرحلة تشكيلات مجلس الأمة المنتظمة هذه المرحلة بدأت بالانفتاح السياسي والعودة إلى الحياة البرلمانية وإنهاء الأحكام العرفية ومن أهم الخطوات إجراء انتخابات نيابية وعودة الأحزاب السياسية إلى الساحة بشكل علني بعد فترة طويلة من المنع .وصدور الميثاق الوطني في حزيران من عام 1991 والذي أسس لمصالحة سياسية بين قوى المعارضة وحكومة الدولة الأردنية، ودعا الميثاق إلى إصلاحات سياسية وتشريعية، فصدرت تشريعات سمحت بالتعددية الحزبية، وأصبح هناك قدر من الحرية الإعلامية ، ونشطت وسائل الإعلام بشكل ملحوظ، وخلق هذا خلق أجواء مريحة لنشوء منظمات مدنية جديدة تختص بحقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية ، فارتفع عدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأحزاب السياسة إلى 20 حزباً ، والنقابات المهنية إلى 14 نقابة وجمعية مهنية، والجمعيات الخيرية إلى 751 جمعية ، والهيئات الثقافية إلى ما يزيد على 256 هيئة.

وبذلك استمر المجتمع الاردني يقوم بأدوار جديدة تتمثل في اعتباره شريكا للحكومة والقطاع الخاص في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تجتاح البلاد . إضافة إلى ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني، وخصوصا تلك التي تعمل في المناصرة وكسب التأييد، قد أمست تلعب وبنحو متزايد أدوارا مهمة على الساحة العامة، حيث تعمل هذه المنظمات على تحقيق انسجام في سياق الحوار الشعبي حول مواضيع حساسة مثل والمواطنة، كما تعمل على تقديم اقتراحات لتطوير القوانين الخاصة حول حقوق التجمع والتنظيم والتعبير، وكذلك النظام الانتخابي.

المرحلة الرابعة منذ (عام 2000 -2017)

شهدت هذه المرحلة تولي الملك عبدالله الثاني مقاليد الحكم بعد وفاة والده الراحل الملك الحسين بن طلال وذلك عام 1999 . وبدأت عملية الإصلاح بتشريع عدد من القوانين المتعلقة بعمليات التنمية والإصلاح, وإجراء التعديلات الدستورية وإحداث التطورات في الحياة السياسية، بحيث مثلت هذه التطورات تغيراً شمولياً في منهجية النظام السياسي وآليات العمل في مرحلة حكم جديدة كان الهدف منها تلافي السلبيات السابقة وإعادة البناء بشكل إيجابي جديد الانفتاح السياسي والاقتصادي و الانخراط في غمار العولمة بشكل كبير، ودخول الأردن في العديد من الاتفاقيات الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية، وتقوية العلاقات مع المؤسسات الدولية، ما ساهم في توفير بيئة داخلية وخارجية داعمة للمجتمع المدني حيث أن غالبية الاتفاقيات الدولية تدعو إلى ضرورة اشراك المجتمع المدني في إدارة شؤون الدولة، وكانت هناك بنود واضحة في تلك الاتفاقيات تشير إلى ذلكن فبدأت المنظمات الدولية تنشط بالعمل في الأردن من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وهذا وفر إطارا مهماً لانتشار التنظيمات المدنية.

كما شهدت هذه الفترة تعديلات كبيرة على القوانين الناظمة لعمل المجتمع المدني، وأبرزها قانون

الأحزاب السياسية لسنة 2007 ، وقانون الجمعيات لسنة 2008 وتعديلاته، والذي تم بموجبه إنشاء سجل الجمعيات الخيرية ومحاولة تحديد مرجعيات للمؤسسات المدنية .

كما أن تبني الأردن خياراً اقتصادياً حرًا، خلق أجواء مشجعة لبروز تنظيمات مدنية عديدة، وأظهرت الإحصاءات أن عدد التنظيمات المدنية قد بلغ 4111 منظمة مجتمع مدني، تقع غالبيتها تحت مظلة قانون الجمعيات.

وفيما يتعلق بجمعيات المجتمع المدني ذات الطابع السياسي وهي مسجلة حسب قانون الجمعيات وتتبع لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. ويبلغ عددها 90 جمعية، وهي موزعة بين ثمانية من محافظات المملكة ويشار إلى أن 68 من هذه الجمعيات موجودة في محافظة العاصمة، يليها 12 جمعية في محافظة إربد، 3 جمعيات في محافظة المفرق، وجمعيتان في محافظة عجلون، وجمعيتان في محافظة الزرقاء، وجمعية واحدة في كل من محافظات مأدبا والطفيلة والعقبة، بينما تخلو محافظات البلقاء وجرش والكرك ومعان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أي من هذه الجمعيات المسجلة لدى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الجمعيات كانت شركات غير ربحية وتم تصويب أوضاعها بموجب قانون الجمعيات(الجريبيع 2013 ، ص 17).

وعلى ضوء تطورات الربيع العربي في عدد من الدول العربية بدأ الحراك المجتمعي الأردني منذ بداية العام 2011 مطالبا بعدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفساد المالي والإداري والذي اصبح سمة في مختلف مؤسسات الدولة . ثم تطورت تلك الشعارات للمطالبة بالإصلاحات الدستورية والعودة لدستور 1952 والذي ينص على أن نظام الحكم في الأردن نيابي ملكي وراثي وذلك لتعزيز دور مجلس النواب من خلال تعزيز الفصل بين السلطات للقضاء على تغول السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية (نصراوين2011،ص4).

وعلى أثر ارتفاع حدة تلك الشعارات قام جلالة الملك عبد الله الثاني إلى الدعوة لتشكيل لجنة للحوار الوطني برئاسة رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري وذلك في آذار من عام 2011 ، وكذلك تشكيل لجنة ملكية لمراجعة الدستور برئاسة أحمد اللوزي في نيسان من نفس العام وذلك لإجراء مراجعة شاملة للنصوص الدستورية الواردة في دستور1952 للنهوض بالحياة السياسية في الأردن في إطار دستوري للوصول لتحقيق الإصلاح الشامل في ابعاده السياسية والاجتماعية والثقافية والارتقاء بالعمل السياسي المؤسسي وتعزيز مسيرة الأردن الديمقراطية (فريحات 2012 ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ص3).وتسلم جلالة الملك في آب من عام 2011 التعديلات الدستورية المقترحة في اللجنة الملكية لمراجعة الدستور.

ويرى بعض فقهاء القانون الأردني أن تعديلات دستور 2011 لم تأتي بشيء جديد، إلا أن الحقيقة أن هذه التعديلات والإضافات كانت عميقة وقد تمثل ذلك في تعديل 42 مادة من الدستور واستحداث 15 مادة جديدة ، وتعلقت التعديلات الدستورية بشكل أساسي بتعزيز السلطة التشريعية وتحصين مجلس النواب من الحل ، والنص على تشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات، وان يكون الطعن في نيابة أعضاء مجلسي النواب والوزراء امام القضاء المدني وكذلك إنشاء محكمة دستورية وإلغاء المجلس العالي لتفسير الدستور ومواد أخرى كانت بمثابة العودة لدستور 1952. وتم إقرار تلك المواد من قبل مجلس الوزراء في نفس الشهر أي في آب عام 2011. ويجدر بالذكر هنا أن التعديلات الدستورية قد أبقت على صلاحيات الملك خاصة في تعيين رؤساء الحكومات ولكنها قيدت تلك الصلاحيات المتعلقة في حل البرلمان وحددتها بأحكام واضحة بحيث لا يغيب مجلس النواب لمدة تزيد عن اربعة أشهر (المشاقبة 2015 ،ص95).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: معيقات مؤسسات المجتمع المدني في الأردن

تواجه المجتمعات المدنية عوائق عديدة شلّت في بعض الأحيان حركتها وجعلتها غير قادرة على المشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع ،وفي مقدمة هذه العوائق ملاحقة السلطات للنشطاء والعاملين في منظمات المجتمع المدني. ولكن العوائق التي تضعها الحكومات ليست هي العوامل الوحيدة المؤثرة إذ إن هنالك عوامل أخرى تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر منظمات المجتمع المدني ذاتها ولنا في هذا الباب أن نستعرض معيقات مؤسسات المجتمع المدني:

أولاً: الحاجة الى الثقافة الديمقراطية

ان التشريعات التي تحدّ من حرية النشاط ومن حق تأسيس الجمعيات المدنية لا تزال في حاجة إلى نقد ذاتي ومراجعة للكثير من أوضاعها وأساليب عملها .كذلك الحال بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني مثلها مثل الأنظمة والأحزاب والنخب والقطاع الخاص، تعاني في الكثير من الاحيان من ضعف في مجال الثقافة الديمقراطية. والثقافة الديمقراطية هي شبكة الدلالات المتجسدة في مجموعة من المهارات والمعارف والقيم التي تساعد المواطنين على التعرف ونشر مجموعة من مبادئ العدل والمساواة والتسامح والتفاهم بين الشعوب ، وتربية مجموعة من ملكات الفكر الناقد الواعي.

فالتحول الديمقراطي يكون مسبوقا ومصاحبا لتعميق الممارسات على الأصعدة الوطنية داخل مؤسسات المجتمع المدني، وتخليصها من الانقسام الطائفي والحزبي .هذه الثقافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي اقترنت تاريخيا بحقوق المواطنة، ودولة المؤسسات، وفلسفة التعدد والتعددية، وتحكيم العقل والقانون والأغلبية دون إسقاط حقوق الفرد والأقليات والتي تتعارض مع العلاقات المبنية على التسلط، والتبعية، وضعف ثقة المواطن في قدرته على التغيير. الثقافة الديمقراطية لا تتماشى مع مركزية القرار، وأحادية الحقيقة، وتشخيص المسؤولية، والتمييز بين الجنسين، وغياب الشفافية والمحاسبة، وعدم التداول على المسؤولية، وإقصاء المخالفين، وتزوير الانتخابات أو تأبيد الهيئات القيادية، وتحويل المنظمات إلى أدوات حزبية أو متاريس شخصية تدار لتحقيق مآرب شخصية أو للضغط على السلطة وابتزازها .وبناء عليه فالإصلاح السياسي الشامل يبدأ بإصلاح منظمات المجتمع المدني، وتحقيقُ التحول الديمقراطي على الأصعدة الوطنية يجب أن يكون مصاحبا لتعميق الممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني، وتخليصه من حالة الانقسام الطائفي أو الحزبي.

ويتطلب نشر الثقافة الديمقراطية إلى جهد فكري ومعرفي ، وأيضا اكتساب مهارات واسعة، إلى جانب التمتع بقيم أخلاقية عالية تنمي نزعة احترام الفرد والمجموعة والتعايش مع الآخر.

ثانياً: الغلو والإرهاب

تشهد منطقة الشرق الاوسط منذ تسعينات القرن الماضي، تصاعدا مقلقا لموجة من التعصب المذهبي والغلو الديني .وقد اقترنت هذه الظاهرة، خاصة خلال الخمس سنوات المنقضية مع تعاظم دور بعض الجماعات المتمسكة بمرجعية دينية متشددة وتربية قتالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عالية ورغبة قوية لتغيير أوضاع البلاد من خلال اللجوء إلى العنف والإرهاب . وبالرغم من أن ظاهرة التطرف لا يختص بها دين دون آخر، آما أن التعصب لا تمارسه فقط بعض التيارات الدينية دون غيرها، بل يشمل أيضا تيارات سياسية وأيديولوجية أخرى لا تزال متمسكة بأطروحات فكرية مغلقة وإقصائية، لكن صعود التيارات الراديكالية المنتسبة للساحة الإسلامية والتي تتخذ من العنف والإرهاب أداة لتغيير الأوضاع، في السنوات الأخيرة زاد من تفاقم الظاهرة وخطورتها، وجعلها تحتل أولوية سواء على الأصعدة المحلية أو الدولية.

من هذه الزاوية أصبح المجتمع المدني مدعوا لدراسة هذه الظاهرة المربكة والمعقدة، مع تجنب اختزالها في بعد واحد، وعدم التورط في خلط الأوراق آما تفعل أطراف عديدة داخلية وخارجية بتعمدها عدم التمييز بين الإرهاب المرفوض وبين المقاومة المشروعة للاحتلال.

آما يستوجب الأمر أيضا تقييم وضع جميع الحركات والظواهر الدينية ضمن حزمة موحدة، ودراسة الفوارق والمشتركات بينها .فتصاعد موجة التطرف والإرهاب يبرز أهمية انخراط المجتمع المدني في المجال الثقافي، ويكشف عن ضرورة تغيير المواقف ووسائل التعامل مع الثقافة الدينية. إذ لا يشكل الإيمان بالديانات عائقا في حدّ ذاته لكي يكون المؤمن ديمقراطيا أو مناهضا لإرساء نظام سياسي يرتكز على المشاركة الحرة والمساواة بين المواطنين لكن تأويلا محددا للنصوص التأسيسية يمكن أن يحدث انقساما حادا داخل المجتمع الواحد، ويفتعل أصحابه تناقضا بين قيم الدين وقيم الحرية والعدالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن أن تصبح المشكلة أآثر تعقيدا مع من يعتقدون بأنّ الدين هو نظام شامل للكون والحياة وأنّه يتضمّن نظاما سياسيا بديلا عن الأنظمة السياسية الأخرى بما في ذلك الديمقراطية .فهذه القراءة أثارت ولا تزال العديد من الإشكاليات والتساؤلات ، وشكّلت عاملا آخر لا يقل أهمية عن عوامل أخرى زادت من تعقيد عملية التحوّل الديمقراطي في المجتمعات العراقية .فعلاقة الدولة بالدين لا تزال تتطلب نقاشا معمقا وجريئا من أجل التوصل إلى صيغة تحمي الحقوق الفردية والجماعية وحقوق المرأة في المساواة وحقوق الأقليات وتضمن الحريات وتدعم قيم المواطنة وتفصل الحكم عن الدين وترسخ النظام الديمقراطي. من أجل أن تكون مرتكزات التحول الديمقراطي مبنية على مفاهيم حقوق الإنسان ومبادئ العدالة والمساواة والتعايش الإنساني ضمن حضارة واحدة.

ثالثاً: العولمة

دفع غياب الحريات بمنظمات المجتمع المدني، وخاصة الحقوقية منها، إلى إعطاء الأولوية في نضالاتها إلى الحريات الفردية والجماعية، والتركيز على حرية التفكير والتعبير والحق في التنظيم والانتخاب والتجمع والتظاهر وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية .لكن هناك إجماع حول ترابط هذه الحقوق مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .وأن أي إخلال بإحدى حلقات المنظومة من شأنه أن ينعكس سلبا على البقية.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة للتداعيات السلبية للعولمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشرائح هامة في المجتمع مثل الفقراء والعمال والنساء وأبناء الطبقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوسطى. فبقدر ما توفر العولمة فرصا تاريخية لتعميم المعرفة وتقريب المسافات بين الشعوب والثقافات، وقد تمكنت بعض من الدول من تحقيق نسب متفاوتة من النمو، بقدر ما تحصل تداعيات خطيرة تترتب عن سياسات التحرير الشامل للتجارة، وإلغاء الحواجز الجمركية، ورفع القيود أمام حركة رأس المال العالمي، وفرض توحيد الأسواق وفق مصالح الدول الأقوى والشركات متعددة الجنسيات، وذلك من خلال ضغوط وإكراهات منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

لقد كشفت الدراسات الميدانية عن توسع الشقة بين الشمال والجنوب، آما ازداد الفقر خاصة في صفوف النساء، وهو ما يعبر عنه بتأنيث الفقر .ويتوقع أن تتفاقم مظاهرالاختلال الاقتصادي والاجتماعي خلال السنوات القليلة الماضية مع تسارع وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وخضوع جميع الدول لشروط وضغوط الليبرالية الجديدة، خاصة مع التوسع في تحرير قطاع الخدمات، وبالتآكل السريع لما تبقى من مكاسب كان يتمتع بها الملايين خلال المرحلة السابقة عندما كانت الدولة الوطنية تحاول تأمين الحد الأدنى من الخدمات حفاظا على التوازن والسلم الاجتماعيين.

إن اندلاع أزمات اجتماعية حادة سيكون له انعكاس خطير على مؤسسات المجتمع المدني، مما يقلب الأولويات، ويزيد من حدة التوتر والقلق والخوف من المستقبل . وكذلك سيضاعف من حجم المخاطر، ويزيد من تغذية التطرف ويعطي فرصا إضافية لصعود حركات التطرف بمختلف أشكالها، وهو ما من شأنه أن يعقد مهام المجتمع المدني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: غياب التنسيق والتعاون بين المجتمع المدني والحكومة

إن تلك النظرة السلبية المتبادلة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والتي لا يمكن معها بناء التعاون والتنسيق اللازم بين الطرفين في ظل غياب الثقة المتبادلة .كذلك فإن الهاجس الأمني الذي يطغى على عقلية وتفكير الدولة وتصدره لأولوياتها، مما يجعلها تعمل على إضعاف المجتمع المدني والاستقواء عليه عبر جملة من القوانين والتشريعات الضابطة لحركته والتي تتيح المجال لها بالتدخل حيثما أرادت(الناصر محمد، 2008).

ويجدر بالذكر هنا ذلك الإرث التاريخي المترسخ في ذاكرة الدولة لتجربته مع المجتمع المدني والمتمثل بالأحزاب والنقابات خاصة في مرحلة الخمسينيات والستينيات والتي شكلت حالة من الصراع الدائم بينهما، فمازالت الحكومة تعمل على استحضارها في أي علاقة مستقبلية مع المجتمع المدني. فاختلاف الأولويات بالنسبة للطرفين ينشئ ذلك الفراغ، فالمجتمع المدني يرى أن الأولوية الأولى هي عملية لإصلاح السياسي الشامل، ويرى بأنها الطريق الصحيح لبناء الدولة الحديثة، بينما تسعى الدولة للحفاظ على الوضع القائم مع حدوث بعض التطورات والتغييرات ، ولكنها يجب أن تسير بشيء من التأني وعدم الاستعجال (بني سلامة محمد،2008) .

خامساً: غياب ثقافة المشاركة بين الطرفين

والمشاركة التي نعنيها هنا تلك التي تقوم على تكامل الأدوار وشموليتها والتعامل على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أساس الشراكة ، بينما تنظر الدولة إلى المشاركة من منظور آخر، وتحاول أن تفسر مشاركة المجتمع المدني بطريقتها. إن ضعف قناعة الدولة بالمجتمع المدني والنظر إليه باعتباره يحمل أفكاراً وأجندات ترتبط بمصالح خارجية يضعف من نظرة الدولة للمجتمع المدني باعتباره شريكاً أساسياً في عملية التنمية والبناء، ويخلق حالة من عدم الثقة والحذر(بني سلامة محمد،2008).

سادساً: التشريعات التي تصدرها الدولة وما تحتويه من شروط تحد من حركة المجتمع المدني فالتشريعات التي تصدرها الدولة تجعل منظمات المجتمع المدني خاضعةً للحكومة

ومنها:

أ .إجراءات تسجيل المجتمع المدني :حيث تشترط الدولة التسجيل الرسمي وتوفر عدد من المؤسسين واحضار شهادات حسن السيرة والسلوك، وموافقة الوزارات المختصة وغيرها من الإجراءات الطويلة.

ب .تنفيذ الأنشطة :حيث تحظر القوانين على المجتمع المدني تنفيذ نشاطات معينة ويشترط على بعض مؤسسات المجتمع المدني عدم تنفيذ نشاطات سياسية كالجمعيات والأندية، كما يشترط إعلام الجهات الحكومية بالنشاطات المنوي تنفيذها.

ج. الإشراف الحكومي :حيث تتناول التشريعات والقوانين عملية الإشراف الحكومي على عمل مؤسسات المجتمع المدني، من خلال الإشراف على عملها ومتابعة قراراتها واجتماعاتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. مصادر التمويل :حيث تشير القوانين إلى منع الحصول على تمويل من مصادر خارجية أو ضرورة الحصول على الموافقة قبل استلام التمويل المطلوب وأخذ الموافقات اللازمة لذلك ، من خلال مخاطبة الجهات المعنية ، كما أنها تملك الحق في مراقبة مواردها المالية.

سابعاً: بعثرة مؤسسات المجتمع المدني

لقد ساهم غياب التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني والاتفاق على رؤية واضحة وأجندة محددة في تشتت جهود المجتمع المدني وفقدانه للبوصلة التي يعمل بها، ما أعطى للدولة القوة في فرض رؤيتها وقوانينها وشروطها على المجتمع المدني.

إن هذه الأسباب وغيرها ساهمت إلى درجة كبيرة في خلق علاقة مضطربة وقائمة على الحذر والشك بين الطرفين الأمر الذي يجعل السمة السائدة لعلاقة المجتمع المدني بالدولة علاقة صراع وتنافس بدلاً من علاقة تكامل وحوار ومشاركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

تزايد الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية السياسي مع انهيار الإتحاد السوفياتي و نهاية الحرب الباردة بشكل أكثر ، وذلك لبروز حركة واسعة لنشر الديمقراطية في شتى بقاع العالم.

ومع هذا الحراك الاجتماعي السياسي الذي أدى إلى تراجع لدور الدولة لصالح قوى صاعدة والتي تركز في مجهوداتها علي تحقيق متطلبات المجتمع كالوصول إلي حماية حقوق الإنسان والديمقراطية والعديد من المفاهيم التي تأسس لمنظومة قيمية قادرة على الوصول إلى تحقيق ما يعرف بالعدالة والمساواة الاجتماعية ، الأمر الذي جعل من مؤسسات المجتمع المدني الوطنية تعرف حالة من التزايد من حيث الفاعلية و التواجد.

والتنمية السياسية هي إحدى الأهداف التي جاءت مؤسسات المجتمع المدني لتحقيقها في كافة أنحاء العالم، والاردن كدولة هي جزء من هذه الدول التي كان لزاما عليها أن تتماشى والتغيرات الكبرى الحاصلة في بنية النظام العالمي والتي تجعل من مؤسسات المجتمع المدني طرفا فاعلا في تحقيق ما تصبو الدولة الوطنية إلي تحقيقها، غير أن الأردن ظل يعرف حالة من التوافق بين مؤسسات المجتمع المدني والنظام السياسي تارة ، والصراع والمواجهة مع بعض مكوناته تارة أخرى الأمر الذي أدي إلي تأخر وتباطؤ عملية التنمية السياسية وكذلك دور مؤسسات نظم المجتمع المدني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنتهي في هذه الدراسة جملة من النتائج لحالات التفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني والنظام السياسي، وفي سعي كل منهما لتحقيق التنمية السياسية وكذا حالة الخلاف والاختلاف بينهما حول الآليات التي يتبناها كل طرف لتحقيق ذلك في الأردن خصوصاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

من خلال هذه الورقة البحثية توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1 . إن تجاوب النظام السياسي في الأردن مع التغيرات السياسية والاجتماعية ولمطالب فئات المجتمع بإجراء إصلاحات سياسية لم يكن في الواقع انفتاحا على المجتمع المدني بقدر ما كان مجرد تكتيك لتجاوز أزمات في وقتها ذلك أن المشكلات الرئيسية ظلت تراوح مكانها وبقيت السلطة محافظة على قوتها وتضيق الخناق على فعاليات المجتمع المدني.

2 . إذا كان الأصل في العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة أنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار وليست علاقة خصومة أو تعارض ،فإن طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في الأردن توحي بخلاف ذلك فمن خلال تتبع مسار العلاقة بين الطرفين اتضحت لنا حقيقة مفادها أن الدولة لا تثق بالمجتمع المدني بل وتنظر إليه على أنه مصدر تهديد لسلطتها لذا عملت على دولنه المجتمع،فهي وإن سمحت بظهوره إما إيمانا منها بجدوى دوره أو نتيجة ضغوطات داخلية أو خارجية إلا أنها في الوقت ذاته ظلت تضع القيود الإدارية والقانونية ،الأمر الذي يجعل لها القدرة على مراقبة هذه المؤسسات المدنية أو حلها أو تحديد مجال حركتها.

3 . بالرغم من الارتفاع الهائل في عدد مؤسسات المجتمع المدني النشطة وفي مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، فإنها لا تزال نخبوية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعرف إقبالا ضعيفا على الانخراط في تنظيماتها وهي محدودة الفاعلية ،وذلك بسبب عدة عوامل منها ما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني ذاتها ومنها ما يتعلق بعلاقاتها بضعف الأحزاب بالنسبة للسلطة فيما عدا بعض الحالات المستندة غلى الهبات الشعبية كما سبق و أشرنا في عرض الدراسة فهي غالبا في حالة تبعية أيديولوجية ومالية تجعلها في بعض الأحيان أقرب إلى أدوات طيعة في يد السلطة والأحزاب منها إلى تنظيمات تحرص على خدمة أعضائها وتدافع عن مصالحهم.

4 . محدودية تأثير المجتمع المدني الأردني في عملية التنمية السياسية ،وهذا مرده إلى مجموعة من العوامل أبرزها ما يرتبط بالمجتمع المدني ذاته، فهذا الأخير يشوبه العديد من المنغصات التي حالت دون اضطلاعه بدور مؤثر وفعال في عملية التنمية السياسية لعل أبرزها غياب ثقافة ديمقراطية في حياته الداخلية وهو الأمر الذي يتولد عنه الانشقاقات والصراعات وبهذا تكون مؤسسات المجتمع المدني أغلب الأحيان في موقف ضعف أمام السلطة الحاكمة.

5 . إن مسألة تأثير المجتمع المدني الأردني في عملية التنمية السياسية ومداها ترتبط بالأساس بمدى مواءمة البيئات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المدني، بمعنى أن تلك البيئات التي ينشط في ظلها المجتمع المدني الأردني تمثل عاملا محفزا له للقيام بأدواره المنوطة به.

6 . كما بينت الدراسة إلى التأثير القوي للواقع الاقتصادي الصعب وما نتج عنة ميل إلى الإفراط في رفع الأسعار وخاصة المشتقات النفطية وما ارتبط بها من سلع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أساسية تمس حاجات المواطن اليومية والمعيشية إلى غياب ثقته بعملية التنمية السياسية. كما أشارت الدراسية إلى دور العشيرة في العملية السياسية وما تقوم به من دور تثقيفي وتعبوي ورسمها وتوجيهها لسلوك الأفراد في المجتمع الأردني محددا اجتماعيا للتنمية السياسية.

7 . أضحت الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من البدائل الحديثة الملحة و المطروحة لتحقيق التنمية والحد من الفقر .فلم يعد فى مقدرة أية دولة متقدمة أو نامية، أن تضطلع بكل المهام التنموية فى المجتمع، وأصبح من المسلم به أن الحد من الفقر مرتبط ارتباطا وثيقا ببناء شراكة مؤسسية وفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية .

التوصيات:

1. العمل على إعادة صياغة مفهوم الثقافة المدنية والمشاركة السياسية ، وطرح المفهوم بصيغته الجديدة، وتعميمه على أوسع الشرائح الاجتماعية، وفي المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة بدءا بالمراحل التربوية والتعليمية المبكرة، من أجل خلق جيل يتفهم أفراده مبادئ المجتمع المدني المختلفة، ويعزّز في نفس الوقت موقف العاملين في هذه المنظمات في نضالهم المجتمعي المدني المتواصل، وذلك عن طريق منظمات المجتمع المدني الأردني، والمثقفين الأردنيين، ووسائل الإعلام الأردنية المختلفة، والنشطاء السياسيين الأردنيين، والحكومة، كل في مجال عمله، وصلاحياته وطاقته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 . تعزيز مفهوم الديمقراطية والعمل على إرساء قواعد وتقاليد السلوك الديمقراطي في الواقع السياسي العملي المحلي وفي مختلف الدوائر، والانفتاح والتواصل مع الآخر واحترام رأيه ، وفسح المجال للحوارات المتعددة والمفتوحة على كل القضايا والأمورللوصول إلى نهاياته المنطقية. كذلك العمل على استعياب الفرص المتوفرة، ومواجهة المعوقات الضخمة التي تعترض عمليات التنمية السياسية، مما يؤدي لخلق الفرصة للقدرة على خلق سلوك ديمقراطي لكل مواطني الدولة.

3 .يتطلب الإصلاح السياسي مبادرة تشمل الجهاز الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني، حيث تكون قائمة على الشعور بضرورة الإصلاح لتفادي دخول البلاد في أزمات قد تهدد استقرارها، وتكون مبنية على حوار وطني شامل يغطي كل المجالات ويمس جميع التخصصات، لتحقيق إصلاح سياسي يعزز من تطور الأردن في إطار قانوني مؤسساتي ديمقراطي لا أن يكون هذا التطور حتمية فرضتها الظروف الخارجية، ويعود فيها القرار الأول إلى السلطة الحاكمة .

4 . إن إحداث نقلة نوعية فى التنمية مرهون ببناء الشراكة بين الدولة والمجتمع المدنى، ولا يكون رهنا باقتناع صانع القرار من عدمه فمن الممكن التغلب على كافة التحديات كإشكالية طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى، بحيث هى علاقة اعتماد متبادل وتكامل وبالتالي تحقيق إنجاز على صعيد مختلف التحديات، سواء المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية والحكومات كل على حدا أو المتصلة بالتفاعلات بين الطرفين .وربما يفسر هذا الإلحاح فى كل الأدبيات التى عنيت بالقضية على أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أول شروط الشراكة وأهمها هو توفير بيئة سياسية مواتية، بما يتضمنه ذلك من إطار قانونى مشجع لعمل المنظمات غير الحكومية.

5 . العمل على مشاركة المجتمع المدني في الاجتماعات واللقاءات المخصصة لوضع السياسيات الوطنية التي تجريها الدولة والعمل من خلال ذلك على تحديث التشريعات والقوانين الناظمة لعمل منظمات المجتمع المدني ليصبح أكثر ملاءمة مع مبادئ الديمقراطية والاتفاقيات الدولية وخاصة قانون الجمعيات والأحزاب السياسية والأندية والهيئات الشبابية والنقابات العمالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المراجع العربية

أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،لبنان،. 2000 ص73 - 80

زهير بوعمامة، محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، الجزائر، دار الهدى للنشر و الطباعة و التوزيع، . 2006 ص (11-12)

خليف،عبد الوهاب، المدخل إلى علم السياسة . (دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية)الجزائر. 2010 : ص(111) .

المنوفي،كمال،(1985)، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية ،**المستقبل العربي**،مج10 (ع80)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عليوة السيد ، محمدي منى ، المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية، القاهرة، مركز الأرام للدراسات السياسية 2009 ص(98).

الشيخ علي ناصر ،" منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية بنابلس(فلسطين)، كلية الد ا رسات العليا، 2008 ،ص(19).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

محمد ابو ضيف باشا خليل، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية و الدولية .دار الجامعة الجديدة، مصر. 2008 .ص241

عبد الحليم الزيات،التنمية السياسية،دراسة في الاجتماع السياسي :الأبعاد المعرفية والمنهجية،ج1 ، القاهرة:دار المعرفة الجامعية، 2002 ص101

نور الدين زمام،القوى السياسية والتنمية:دراسة في علم الإجتماع السياسي الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2007 ص 193

أحمد زايد،الدولة بين نظريات التحديث والتبعية،القاهرة:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع 2012ص36-38

عبد الحليم الزيات،التنمية السياسية،دراسة في الإجتماع السياسي :الأبعاد المعرفية والمنهجية،ج١. دار المعرفة الجامعية.القاهرة 2002 ،ص 101)

عباس عائشة،إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي ،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،ص 8-7

الخريشا ناصر،التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن-2017 199،رسالة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط ص19

شرف الدين،فهيمة،الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني، الحوار المتمدن:العدد1208-1/8-2005 ،

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=تم تصفح الموقع في22/ 4/2018

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ساعف، عبد الله ،المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي ،ورقة قدمت الى:المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية:بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،ط 1(بيروت:المركز_1992)،ص (242).

احمد ابراهيم الملاوي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة، مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري .الأردن، 2008ص(10).

العكش ،محمد احمد نايف ، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي"نموذج الأردن ."دار حامد للنشر و التوزيع، عمان الأردن .2012ص(29).

فيروز حنيش، اشكالية المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر (2005-1989) مذكرة تخرج . جامعة :الجزائر، 2008 .

بني سلامة محمد، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن :نحو مزيد من الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، مركز الأردن الجديد، الأيام الدراسية، التقرير الثالث،2008.

الويس ،مبدر ،تعقيب على ورقة برهان غليون ،بناء المجتمع المدني العربي:دور العوامل الداخلية والخارجية ،ورقة قدمت الى:المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة . (بيروت:المركز_1992)،ص(773).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قنديل ، أماني،المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية_ العربية،القاهرة:دار المستقبل العربي، ،(ط 1 - 1999) ص(33-35).

الجابري ،محمد عابد ،***الديمقراطية وحقوق الإنسان***،كتاب في جريدة : العدد 95 تموز 2006 ص(11).

ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة** .دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007ص(171) .

المجتمع المدني المعاصر في الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات،، عمان **الأردن،2010 .**

الكفري،مصطفى ، التنمية الشاملة والتنمية البشرية ، مجلة الحوار المتمدن 2004 ص (1 -26) العدد816

مبدر الويس،تعقيب على ورقة برهان غليون ،بناء المجتمع المدني العربي:دور العوامل الداخلية والخارجية ،ورقة قدمت الى:المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة . (بيروت:المركز_1992)،ص 773.

الناصر محمد ، مبررات الشراكة بين الحكومة ومنظمات حقوق الإنسان، مركز الأردن الجديد، الأيام الدراسية، التقرير الثالث، 2008.

تقريرنجد 2004الاستبداد وآليات إعادة انتاجه" ج 2

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تـــــــــــــم تصـــــــــــــفح الموقـــــــــــــع فـــــــــــــي22/4/2018:

،www.najed.org/NAJED/report/report.htm،

غبـاش، محمـد عبيـد ،"سلطة اكثـر مـن مطلقـة.... مجتمـع اقـل مـن عـاجز(الدولـة الخليجية)"

تم تصفح الموقع في22/4/2018: www.aljazeera.net

المراجع الأجنبية

Almond, Gabriel A. & Sidney Verba (1963). *The Civic Culture: Political Attitudes & Democracy in Five Nations* , Princeton, Princeton University Press.

Almond, Gabriel A. and G. Bingham Powell Jr. (1966). *Comparative Politics: A Developmental Approach***,** Boston Little, Brown Company.

Bahgat, Korany, (1994). *Arab Democratization: A Poor Cousin*, Political Science and Politics, Cairo.

- Beitz, Charles (1988, spring). Recent International Thought, *International Journal*.

- Castells, Manuel .(1996). *The Rise of the Network Society: The Information Age: Economy, Society and Culture*, Information Age

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Series, Oxford: Black wells.

- Coplin, William D. (1971). *Introduction to International Politics:*

Atheertieal overview , Chicago: Markham publishing company.

- David, Fromkin (2001). *A Peace to End All Peace. The Fill of the*

Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East, London, Holt and Company.

- Dawson, Richard E. & Kenneth Prewitt (1969). *Political Socialization*, Boston, Little Brown & Company.

- Easton, David & Jack Dennis (1967). The Child,s Acquisition of Regime Norms: Political Efficacy, *The American Political Science*

Review, Vol, LXI, March.

- Easton, David (1965). *A system Analysis of Political Life*, New York,Wiley.

- Global Conflict Tracker (2015**)**. *Political Instability in Jordan***.**

www.manaraa.com